مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الرابع – أكتوبر 2025

تقييم أثر انضمام مصر لمجموعة البريكس على معدلات التجارة البينية لمصر مع دول المجموعة وقدرتها التنافسية

Evaluating the impact of Egypt's accession to the BRICS group on Egypt's intra-trade rates and competitiveness with the group's countries

د/ الشيماء حامد محمود حجاج
مدرس اقتصاد
جامعة 6 أكتوبر

د/ محمد رمضان حسن الطباخ
مدرس اقتصاد
جامعة 6 أكتوبر

تاريخ الإرسال	2025-07-14
تاريخ القبول	2025-08-05
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

المستخلص:

في ظل التحولات المتسارعة في النظام الدولي، برزت مجموعة" البريكس "كتحالف يضم مجموعة من الاقتصادات الناشئة ذات التأثير المتزايد على الاقتصاد العالمي، وقد بدأت هذه المجموعة بتكوين غير رسمي ثم تطورت لتصبح أحد أبرز التجمعات الاقتصادية والسياسية العالمية، تضم كلاً من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا، وأخيرًا انضمت دول جديدة من بينها مصر، حيث يمثل انضمام مصر لهذا التكتل نقطة تحول استراتيجية قد تعزز من مكانتها الاقتصادية والتجارية الدولية.

وانطلاقًا من هذه المتغيرات، تسعى الدراسة إلى تقييم انعكاسات هذا الانضمام على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في مصر، وبالأخص على التجارة الدولية، لتحديد المزايا النسبية لتجارة مصر مع دول المجموعة، وأهم السلع التي تتميز مصر في تجارتها بميزة تنافسية، وذلك بقياس مؤشرات التكامل التجاري وبالتطبيق على بيانات الفترة 2011 : 2023، حيث اتضح لنا ضعف استفادة مصر من المجموعة فيما يتعلق بمكاسبها التجارية، نظراً لتركز صادراتها إلى دول المجموعة في السلع الأولية و الزراعية، وذلك على الرغم من تحقيقها مزايا سياسية من انضمامها للمجموعة نتيجة زيادة ثقلها السياسي، بالإضافة إلى الأثر المحتمل على أسعار الصرف، وإن كان ذلك يتطلب معه تعزيز وضع التجارة الدولية لمصر مع دول المجموعة، والتحول الجغرافي في توزيع الواردات المصرية لصالح دول المجموعة، كما يتطلب ذلك زيادة ثقل حجم التجارة الدولية لمصر مع دول المجموعة من خلال التنوع في هيكل صادراتها، والتوجه إلى تعزيز سلاسل القيمة مع هذه الدول.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الإقليمي، البريكس، التجارة البينية، الميزة التنافسية، التجارة داخل الصناعة.

Abstract:

Amid the rapid transformations in the international system, the BRICS group has emerged as an alliance comprising a group of emerging economies with increasing influence on the global economy. This group began as an informal formation and has evolved into one of the world's most prominent and political blocs, including Brazil, Russia, India, and China. South Africa later joined, and more recently, new countries, including Egypt, have joined. Egypt's accession to this bloc represents a strategic turning point that could enhance its international economic and trade position. Based on these variables, the study seeks to assess the impact of this accession on key economic variables in Egypt, particularly on international trade. This study aims to identify the comparative advantages of Egypt's trade with BRICS countries and the most important commodities in which Egypt has a competitive advantage. This is achieved by measuring trade integration indicators and applying data from the period 2011-2023. It is clear that Egypt's benefits from the BRICS are limited in terms of its trade gains, given that its exports to BRICS countries are concentrated in primary and agricultural commodities. This is despite the political advantages Egypt has gained from its accession to the BRICS due to its increased political influence, in addition to the potential impact on exchange rates. This, however, requires strengthening Egypt's international trade position with BRICS countries and a geographic shift in the distribution of Egyptian imports in favour of BRICS countries. This also requires increasing the weight of Egypt's international trade volume with BRICS countries through diversifying its export structure and strengthening value chains with these countries.

Keywords:

Regional integration, BRICS, intra-trade, competitive advantage, intra-industrial trade.

1. مقدمة:

من السمات البارزة للنظام الدولي الحالي أن العديد من الاقتصادات الناشئة الرئيسية تكتسب لأول مرة مساحة أكبر كلاعبين عالميين مؤثرين، وتمثل مجموعة البريكس والتي تم ظهورها لأول مرة عام 2001 حين أوضح جيم أونيل الإمكانيات الاقتصادية المتنامية للدول الأعضاء بما في ذلك البرازيل وروسيا والهند والصين في دعم تحول القوة الاقتصادية العالمية من الاقتصاديات المتقدمة إلى الدول النامية الكبرى، وقد زاد تأثير المجموعة السياسي والطابع العالمي للتجمع مع انضمام جنوب إفريقيا في إبريل 2011، حيث شهد المجتمع الدولي في العقد الماضي مشاركة أعضاء مجموعة البريكس بشكل أكثر نشاطاً في الشئون العالمية، وعلى المستوى الفردي تعد دول مجموعة البريكس من اللاعبين الإقليميين البارزين، حيث تعمل هذه الدول على الحفاظ على الأمن الإقليمي، والتعامل مع التحديات الاقتصادية إما من خلال العمل من خلال المؤسسات الإقليمية أو في بعض الأحيان بالتنسيق مع اللاعبين الخارجيين الرئيسيين، حيث عملت بلدان مجموعة البريكس على تعزيز شرعيتها من خلال زيادة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

ويعزز من القوى الاقتصادية لدول المجموعة كونها من الاقتصاديات الكبرى في مناطقها، وأعضاء مؤثرون في منظمة التجارة العالمية (Niu Haibin, 2013)، ونظرًا للقوة الاقتصادية لهذه الدول فإن التداعيات المحتملة لانضمام دول جديدة إليها، مثل مصر، تستدعي دراسة معمقة لفهم آثارها على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما التجارة البينية وقدرة مصر التنافسية في تعاملتها الدولية مع دول المجموعة.

(1 – 1) إشكالية الدراسة:

في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية المتسارعة، وما يمثله تكتل البريكس من ثقل اقتصادي وسياسي متزايد، برزت تساؤلات حول الآثار المترتبة على انضمام مصر لهذا التكتل، خاصةً في ظل تضمن التكتل لمجموعة من أهم الدول الأخذة في النمو على مستوى العالم ومن أشد دول العالم تسارعاً في معدلات النمو، كما يتضمن على دول من أهم الشركاء الدوليين لمصر على مستوى العالم، ومن هنا تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في :ما هو الأثر المتوقع لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس على معدلات التجارة الدولية لمصر مع هذه الدول ورفع تنافسيتها؟ وذلك من خلال استعراض تطور مؤشرات التجارة البينية لتجارة مصر الدولية مع دول المجموعة وتوزيعها السلعي والجغرافي، وتحديد أهم السلع التي تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية في تجارتها مع دول المجموعة؟؟؟

(1- 2) أهمية الدراسة:

في ظل التوجهات العالمية نحو تعددية الأقطاب الاقتصادية، والتوجه نحو التكامل الاقتصادي مع القوى العالمية الصاعدة، تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقييم أثر انضمام مصر إلى مجموعة البريكس، بما يساعد في صياغة سياسات اقتصادية واستراتيجيات تجارية فعالة للاستفادة القصوى من عضوية البريكس، وذلك من خلال تحديد الميزة التنافسية للصادرات المصرية إلى دول المجموعة، والتعرف على أهم شركائها التجاريين.

(1-3) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم الأثر المحتمل لانضمام مصر لمجموعة البريكس على حجم واتجاهات التجارة الدولية لمصر
- دراسة تأثير انضمام مصر للبريكس على هيكل الصادرات والواردات المصرية مع دول المجموعة.
- تقديم توصيات للسياسات الاقتصادية التي من شأنها تعظيم الاستفادة من عضوية مصر في البريكس والتخفيف من أي تحديات محتملة.

(1-4) فروض الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: انضمام مصر إلى مجموعة البريكس سيساهم في زيادة حجم صادراتها إلى الدول الأعضاء.

الفرض الثاني: هناك تكامل محتمل بين الهياكل الإنتاجية لمصر ودول البريكس يمكن استغلاله لرفع مستوى التجارة البينية

(1-5) منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتقييم الأثار المترتبة عن انضمام مصر إلى مجموعة البريكس، وانعكاساتها على حجم التجارة البينية، وذلك من خلالعرض وتحليل تطور مجموعة البريكس ووضع مصر الاقتصادي والتجاري بالنسبة للمجموعة.

بالإضافة إلى استخدام المنهج الكمي : حيث تم استخدام مؤشرات تحليل التجارة الدولية مثل :

- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة(Revealed Comparative Advantage)
- مؤشر التكامل التجاري
- مؤشر التجارة داخل الصناعة

- مؤشر كثافة التجارة

وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية المنشورة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي،وبنك الصادرات والواردات الهندي، و موقع التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

(1-6) خطة الدراسة:

للإجابة عن اسئلة الدراسة، وتحقيقا لهدفها تشمل الدراسة ما يلي: الإطار النظري والمنهجي للدراسة (يشمل التعريف بالمشكلة، الأهداف، الأهمية، الفروض، والمنهجية)، يليه الأدبيات السابقة وتشمل نشأة تطور مجموعة البريكس ومكانتها في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تحليل الوضع الاقتصادي لدول البريكس+، ثم تقييم مؤشرات التجارة الخارجية بين مصر ودول البريكس+، يليه تحليل أثر الانضمام على التجارة البينية لمصر وميزتها النسبية، وتختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات

2. الأدبيات السابقة:

تم صياغة الاختصار BRIC، الذي لم يتضمن في البداية جنوب أفريقيا، لأول مرة عام 2001 من قبل جيم أونيل، رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية العالمية بجولدمان ساكس، والذي توقع إن صعود القوة الاقتصادية للبرازيل وروسيا والهند والصين في العقد القادم من الزمان يشكل تحدياً من روسيا، حيث بدأ وزراء خارجية مجموعة البريكس منذ ذلك الوقت في عقد اجتماعات سنوية غير رسمية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وفي يونيو 2009 نظمت روسيا أول اجتماع لها في نيويورك(Suresh P Singh & Memory Dube, 2014)، حيث بدأت مجموعة البريكس عملها فقط كمنتدى، ولم تصبح موضوع اهتمام متزايد في دوائر التنمية إلا في العام أو العامين الماضيين، حيث تم تطوير عدد من الآليات لتعميق التعاون بين دول البريكس، وإن كانت المجموعة لم توفر أي مساحة مؤسسية لمشاركة المجتمع المدني.

وقد توالى انعقاد الجلسات للدول الأعضاء بالمجموعة منذ عقد قمة البريكس الأولى في يكاترينبورغ، روسيا في عام 2009، وعقدت القمة الثانية في برازيليا، البرازيل في عام 2010، وفي قمة البريكس الثالثة في سانيا، الصين، في عام 2011، طالب المنتدى بإصلاح المؤسسات المالية الدولية وركز على إنشاء آليات مؤسسية للجهود التعاونية عبر البريكس من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيا، كما سلطت القمة الضوء على قضايا مثل الزراعة والأمن الغذائي، وعقدت القمة الرابعة في نيودلهي في عام 2012، حيث قررت بلدان مجموعة البريكس استكشاف فكرة تشكيل بنك تنمية متعدد الأطراف لتعبئة الموارد لمشاريع البنية الأساسية والتنمية

المستدامة في مجموعة البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة (Protiva Kundu, 2014)، حيث يمثل الإنفاق على البنية الأساسية من وجهة نظر كل من أعضاء مجموعة البريكس عنصراً أساسياً للتنمية المستدامة، وذلك في ظل افتقار البلدان النامية إلى التمويل الكافي طويل الأجل والاستثمار المباشر الأجنبي، وخاصة الاستثمار في رأس المال، وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار في البنية الأساسية ليس من أولويات سياسة الإقراض التي ينتهجها البنك الدولي، لذا استهدف هذا البنك تمكين الاحتياطيات الأجنبية التي تراكمها بلدان مجموعة البريكس من الاستثمار في البنية الأساسية في قارتها(Niu Haibin, 2013)، خاصة في ظل استهدافه الحد من معدلات الفقر في العالم، وذلك من خلال تعزيز إدارة سلاسل التوريد ورفع القدرة التنافسية الاقتصادية (Libing Wei ,2016)، لذا استهدفت دول المجموعة ضخ 50 مليار دولار أميركي في بنك التنمية الجديد ، بهدف الاستثمار فى البنى التحتية للدول النامية، ومساعدتها في الحد من مشكلات الفقر(Protiva Kundu, 2014).

تلى ذلك انعقاد القمة الخامسة لمجموعة البريكس، والتي سبقها اجتماع رؤساء السلطات الضريبية في الدول الأعضاء في نيودلهي يومي 17 و18 يناير 2013، لمناقشة العديد من مجالات قضايا السياسة الضريبية، وهي الضرائب الدولية، وتسعير التحويل، ومنع التهرب الضريبي عبر الحدود، وتبادل المعلومات، وتقاسم أفضل الممارسات في إدارة النظام الضريبي وحل النزاعات، حيث توصلت الدول إلى ضرورة توسع نطاق التعاون بشأن قضايا السياسة الضريبية والإدارة الضريبية(Ministry of Finance, Govt. of India, 2013) ، تلى ذلك عقد القمة الخامسة في ديربان بجنوب أفريقيا في مارس 2013؛ وكان موضوع القمة "البريكس وأفريقيا: الشراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع"، وكان المحور الرئيسي في هذه القمة هو مساعدة الدول الأفريقية في عملية التصنيع من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتبادل المعرفة وبناء القدرات وتنويع التجارة، وإن كان هناك مخاوف أيضاً من أن الروابط التجارية والاستثمارية المتنامية بين دول مجموعة البريكس والدول الأفريقية الأكثر فقراً قد تكون مخصصة لاستغلال قاعدة الموارد الطبيعية في هذه البلدان، واستنزافها بطرق ضارة بالبيئة، وغير متكافئة بطبيعتها ولا تعود بفائدة تذكر على السكان المحليين.

(Protiva Kundu, 2014)

وفي ظل استهداف التجمع زيادة نفوذه الاقتصادي والسياسي، فقد دعى التجمع في قمته الخامسة عشرة في جوهانسبرغ 22- 24 أغسطس2023 ، ستة دول أخرى ناشئة ونامية إلى الانضمام إلى المجموعة وهي الأرجنتين ومصر وأثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اعتبارًا من1 يناير2024، وعلى الرغم من رفض الأرجنتين الانضمام

لاحقًا بعد فوز خافيير ميلي في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر2023 ، إلا أن توسع بريكس+ زاد من ثقلها الاقتصادي والسياسي العالمي(Amandine Afota etc, 2024)، حيث مثل هذا التوسع مرحلة جديدة في ظهور الكتلة كقوة اقتصادية وسياسية، فبعد أن بدأت كاختصار اقتصادي ومالي، تطورت مجموعة البريكس تدريجياً إلى تجمع سياسي أكثر رسمية (O'Neill J. , 2001)، كما منح المجموعة وزنًا اقتصاديًا وديموغرافيًا أكبر، ومع ذلك، فإن تباين أعضائها وانخفاض التكامل التجاري بينهم يحد من قدرة المجموعة على التأثير على التجارة العالمية والنظام النقدي الدولي، وإن كان توسع التجمع يؤكد على جاذبية التحالف للدول الناشئة والنامية، والتي تراه تعبير عن " الجنوب العالمي" مما يساعد في ترسيخ الكتلة الموسعة (بريكس +) كقوة رئيسية في الحوكمة الاقتصادية العالمية(Amandine Afota etc, 2024)، ويعزز من ذلك التوجه أن غالبية بلدان مجموعة البريكس الآن أعضاء في المؤسسات الدولية ومتعددة الأطراف الكبرى، مثل منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تشارك هذه الدول في هذه المنظمات بشكل نشط، كما تعكس المؤشرات الأخرى، مثل الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة، والانفتاح التجاري، وميزان الحساب الجاري، واحتياطيات النقد الأجنبي، والقوى العاملة النشطة، أهمية المجموعة الاقتصادية العالمي.

وعلى الرغم مما احرزته المجموعة من تقدم على الجانب السياسي و الاقتصادي، إلا أنه لايزال هناك العديد من القضايا التي يتعين معالجتها على المستوى الفردي والجماعي، وتشمل هذه القضايا الترتيب المنخفض نسبياً لدول مجموعة البريكس (باستثناء جنوب أفريقيا) فيما يتعلق بالعديد من المؤشرات، حيث شهدت عملية النمو في بلدان مجموعة البريكس في العقود الأخيرة تزايد التفاوت في الدخل والأصول داخل البلدان (باستثناء البرازيل، حيث أظهر التفاوت انحدارًا)؛ وقد تركزت فوائد النمو الاقتصادي بين الأسر ذات مستوى الدخل المرتفع، ففي الفترة بين أوائل التسعينيات وأواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تركزت الزيادة في الدخل الحقيقي للأسر في أعلى 20% من الأسر في الصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا (Ivins & Courtney, 2013)، إلى جانب التفاوت في الدخل، كما أدت الفجوات في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم إلى تفاقم التفاوت في الفرص بين قطاعات مختلفة من السكان.

وتتميز هذه التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية باختلاف مكاني، وهي متشابكة بشكل وثيق مع محركات رئيسية أخرى للتفاوت، وهي الطبقة والطائفة والجنسية، وفي حين نجحت أغلب بلدان

مجموعة البريكس (باستثناء الهند) في الحد من عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية في التعليم والصحة، فإن الفوارق الشاسعة بين جودة الخدمات المتاحة لمختلف قطاعات السكان تشكل تحديات كبرى في كل هذه البلدان، إن مثل هذه التفاوتات تؤدي إلى نشوء توترات سياسية يمكن أن تكون أكثر ضرراً؛ لذا يجب أن تكون هناك تدابير لمعالجتها (Ghosh & Jayati, 2013) ومع ذلك، فإن الاهتمام بمعالجة التحديات المشتركة للحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية مفقود في أجندة مجموعة البريكس، وفي هذا السياق، تؤكد بعض مجموعات المجتمع المدني على الحاجة إلى أن توفر بلدان مجموعة البريكس الزعامة السياسية العالمية المطلوبة لمعالجة هذه التحديات.

مما سبق يتضح لنا أن من أهم التحديات التي تواجه المجموعة بما يتطلب أهمية التعامل معها تتمثل في افتقارها للبنية التحتية والمؤسسية الملائمة، والطبيعة غير المتجانسة للمجموعة والافتقار إلى الهوية المتماسكة، والطبيعة الهشة للروابط التجارية والاستثمارية بين دول المجموعة، والاختلافات داخل المجموعة حول القيم والاقتصاد والهياكل السياسية والمصالح الجيوسياسية، وإذا لم يتم التعامل مع هذه التحديات على وجه السرعة، فقد تشكل تحديات خطيرة(Suresh P Singh & Memory Dube,2014)، وذلك في ظل استهداف المجموعة تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة طويلة الأجل للدول الأعضاء، والتي اشتملت على إصلاح البنية المالية والاقتصادية العالمية، وتعزيز مبادئ ومعايير القانون الدولي ودعم التكامل في العديد من قطاعات اقتصاداتها، بالإضافة إلى أهمية التعامل مع المخاوف الأخرى مثل تغير المناخ والتنمية المستدامة، والأمن الغذائي والطاقة، والصحة، والنظام التجاري العالمي، وأهداف الألفية الإنمائية، والإصلاحات في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، والتطورات السياسية الدولية والإقليمية(Ivins & Courtney, 2013).

وقد تناولت العديد من الدراسات أثر انضمام مصر إلى المجموعة على الوضع الاقتصادي المصري، فقد أوضحت إحدى الدراسات باستخدام نماذج ARDL و ARIMA تحسن الأصول الأجنبية لمصر حتى عام 2030 نتيجة زيادة الاستثمارات والصادرات مع دول بريكس (Yasmeen Fekery etc, 2024)، في حين أشارت دراسة أخرى إلى أن انضمام مصر إلى المجموعة يعزز فرص الاستثمار، وإن كانت هذه النتائج لاتزال محدودة نظراً لحداثة العضوية (أحمد رجب، 2024) كما تناولت دراسة أخرى الأبعاد السياسية والاقتصادية لانضمام مصر إلى مجموعة البريكس والتي رأت أن الانضمام سيوفر لمصر فرص توازن دولي اقتصادي، دون أن يكون حلاً مباشراً للأزمات الاقتصادية والسياسية (Andrey A. Ufimtsev, 2024)، وهذا ما

أكدته دراسة أخرى عن التداعيات الاقتصادية لانضمام مصر إلى مجموعة بريكس (فداء منصور أبو المعاطي، 2024)، في حين تناولت دراسة أخرى تأثير انضمام مصر إلى المجموعة على النشاط السياحي والفندقي في مصر، وخلصت إلى أن الانضمام سيسهم في تنشيط السياحة والفندقة، وزيادة التدفقات السياحية من دول بريكس إلى مصر (Mohab H. Elbishbieshy etc, 2024)، كما حللت دراسة أخرى العلاقة التجارية والزراعية مع دول بريكس ووجدت أن هناك اختلالًا تجاريًا يمكن تحسينه (Rania Tolba, 2022) ، وبالتالي ستركز الدراسة الحالية على قياس مؤشرات التنافسية لتجارة الخارجية المصرية من حيث صادرات مصر إلى دول المجموعة، للتعرف على إمكانية استفادة مصر من انضمامها إلى المجموعة من خلال تحقيق التكامل التجاري.

3. تحليل الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء بمجموعة البريكس+:

3. 1: الوضع الاقتصادي للدول المؤسسة لمجموعة البريكس وتأثيرها في الاقتصاد العالمي:

تتمتع دول مجموعة البريكس بحصة مهيمنة في كل من سكان العالم وقوة العمل، ففي عام 2012، وفقاً بيانات منظمة العمل الدولية، شكلت دول مجموعة البريكس أكثر من خمسي سكان العالم، والأهم من ذلك أنها شكلت حصة أعلى قليلاً في قوة العمل النشطة اقتصادياً، وفي دول مجموعة البريكس، تمثل الصين أعلى حصة في كل من السكان والسكان النشطين اقتصادياً، أما الهند، فعلى الرغم من أنها تحتل المر تبة الثانية من حيث عدد السكان، فإنها تظهر نسبة أقل نسبياً من السكان النشطين اقتصادياً مقارنة بالبرازيل وروسيا في المجموعة في الوقت الحالي، وإن كان من المتوقع أن تمتلك عدداً هائلاً من السكان النشطين اقتصادياً بحلول عام 2025 ، حيث تشهد القوى العاملة في الهند توسعاً سريعاً وتندمج بسرعة في الاقتصاد العالمي، حيث تتسم الهند بكونها من بين البلدان " الشابة في العالم"، والتي تتزايد بها نسبة القوى العاملة في الفئة العمرية 15 – 59 عاماً بشكل مطرد، وإذا ما أخذنا في الاعتبار انحدار القوى العاملة في البلدان المتقدمة اقتصاديا، فإن هذا من شأنه أن يخلف تأثيراً هائلا على اقتصادات العالم، حيث قد تصبح دول البريكس مركزاً عالمياً للقوى العاملة الماهرة على مستوى العالم . (Suresh P Singh, Memory Dube,2014)

هذا فيما يتعلق بالمؤشرات الديموغرافية، أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية، فقد حدثت تغيرات إيجابية كبيرة في جميع بلدان مجموعة البريكس على مدى العقدين الماضيين (1990–2010) فقد زاد الحجم الاقتصادي لدول المجموعة بالقيمة الإسمية بالدولار بشكل مضاعف

حيث زاد حجم البرازيل بأكثر من أربعة أضعاف، والهند بنحو خمسة أضعاف، والصين بأكثر من أربعة عشر ضعفًا، وجنوب إفريقيا بأكثر من ثلاثة أضعاف ويتحسن الوضع أكثر إذا أجرينا مقارنة على أساس تعادل القوة الشرائية، فقد برزت الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد، تليها الهند في المركز الرابع، وروسيا في المركز السادس، والبرازيل في المركز الثامن، خلال هذه الفترة، وينعكس الاتجاه المتزايد في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر في الزيادة الكبيرة في دخل الفرد على مدى العقدين الماضيين، فقد برزت اقتصاديات مجموعة البريكس، إذا نظرنا إليها مجتمعة خلال الفترة الماضية، كقوة لا يستهان بها (Suresh P Singh, Memory Dube,2014)، فعلى الرغم من تملُك الدول الخمس مجتمعة أقل من 15 % من حقوق التصويت في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أنه على الرغم من ذلك من المتوقع أن تتجاوز هذه الاقتصادات الحجم التراكمي لاقتصادات مجموعة السبع بحلول عام 2032 (Export-Import Bank of India ,2020)، كما يتجلى بوضوح تزايد حصة مجموعة البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فمن حصة بلغت ما يزيد عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام1990 ، بلغت ما يزيد عن 25% عام 2010، مما يعني نمو حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة بلغت حوالي 150 % خلال هذه الفترة (Suresh P Singh, Memory Dube,2014)، وفي حين نمى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.5 % في المتوسط خلال الفترة من 2008 إلى 2018 ، نمى الناتج المحلي الإجمالي في دول البريكس بشكل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة بلغت حوالي 3.9% خلال نفس الفترة وذلك بفضل الهند والصين، اللتان نمتا في المتوسط بنسبة 6.7%، 8.1% على التوالي، من ناحية أخرى، سجلت البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا معدل نمو متوسط للناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة بلغ على التوالي حوالي 1.6%، 1.3%، 1.7%، علاوة على ذلك، ضمت مجموعة البريكس دولتين من أعلى الدول من حيث نصيب الفرد من الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة للدولار عام 2010، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج في روسيا عام 2019 حوالي 12012 دولار ، تلتها البرازيل بقيمة بلغت 11122 دولار ، وذلك مقارنةً بالمتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج والذي بلغ حوالي 11076، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج لكل من الصين والهند وجنوب إفريقيا حوالي 8254، 2169، 7346 دولار على التوالي.

فيما يتعلق بالديون، قد بلغ إجمالي الدين الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس حوالي 58.4 % عام 2019 مقارنةً بحوالي 41.6% عام 2010،

حيث ارتفع إجمالي الدين الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الخمس، خلال الفترة من 2010 إلى2019 ، وقد كان دين البرازيل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى بين دول البريكس، حيث شكلت كل من البرازيل والصين وجنوب إفريقيا الدول الأعلى مساهمة في ارتفاع نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج، علاوة على ذلك، حدثت تحولات مختلفة في سلوك السياسة النقدية في دول مجموعة البريكس على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد تبنت بعض الدول، بما في ذلك البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، رسميًا استهداف التضخم، وكان متوسط سعر الفائدة في دول مجموعة البريكس 5.5 % اعتبارًا من أكتوبر2019، وقد انخفض هذا المعدل بشكل حاد من 9.5 % في يناير 2008، مما يدل على جهود هذه الاقتصادات النامية لضخ المزيد من السيولة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن بين اقتصادات مجموعة البريكس الخمسة، كان أقل أسعار الفائدة تقلباً هو سعر الفائدة في الصين (Export-Import Bank of India ,2020)، كما هي الحال بالنسبة لحصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد تحسنت حصة مجموعة البريكس في التجارة، حيث اتخذت بلدان مجموعة البريكس العديد من المبادرات لزيادة قدرتها التنافسية العالمية، وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية وتعزيز زيادة حركة الأشخاص بها، فعلى سبيل المثال، لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية في الهند، تبنت الحكومة العديد من المبادرات، وتشمل هذه المبادرات عدم إضافة تكاليف المعاملات؛ وتمكين المستثمرين الأجانب من الاستفادة من الفرص المتاحة في الهند من خلال تسهيل الخدمات الاستشارية المناسبة وتقديم المساعدة من خلال شركاء المعرفة الذين يحركهم السوق؛ وتحفيز الشراكات المستدامة بين الشركات الهندية والشركات الهندية في الخارج؛ وتمكين القيمة المضافة لمهارات المعرفة والخبرة القابلة للاستثمار لدى الهنود في الخارج، كما قدمت البرازيل تدابير لإزالة الحواجز أمام النشاط الريادي من خلال، على سبيل المثال، الحد من عدد الإجراءات، وعدد الأيام، والتكلفة المرتبطة بالحصول على ترخيص تجاري، كما تم تبني مبادرات مماثلة في بلدان أخرى من مجموعة البريكس.

(Suresh P Singh, Memory Dube,2014)

وبالنظر إلى مؤشرات التجارة الدولية للمجموعة، فنُلاحظ تزايد حصة المجموعة من التجارة العالمية خلال الفترة من 1990 إلى 2010، من 3.6 % إلى أكثر من 15% (Suresh P Singh, Memory Dube,2014)، وقد توالى نمو مؤشرات التجارة الخارجية للمجموعة ، فقد بلغت صادرات دول البريكس 3.6 تريليون دولار عام 2018، ارتفاعًا من 2.4 تريليون دولار عام 2008، بمعدل نمو متوسط قدره 5.4 % سنويًا خلال الفترة، وهو ضعف معدل نمو الصادرات العالمية، حيث زادت مساهمة البريكس في الصادرات العالمية بمقدار أربع نقاط مئوية

من حوالي 14.7% عام 2008 إلى حوالي 18.7% عام 2018، وبلغت واردات دول البريكس 3.2 تريليون دولار عام2018 ، ارتفاعًا من 2 تريليون دولار عام2008 ، ويمكن ملاحظة أن واردات اقتصادات البريكس سجلت معدل نمو سنوي مركب قدره 6.2 %، وهو أعلى من معدل نمو صادراتها، كما زادت مساهمة الصين في إجمالي صادرات البريكس من 60.8% عام 2008إلى69.3 % عام 2018، ومن بين الدول الأربع الأخرى، لم ترتفع سوى حصة الهند من حوالي 7.7% إلى 9% خلال هذه الفترة.

شكل (1): تطور التجارة الدولية لمجموعة البريكس خلال الفترة 2008: 2018

(القيمة بالتريليون دولار)

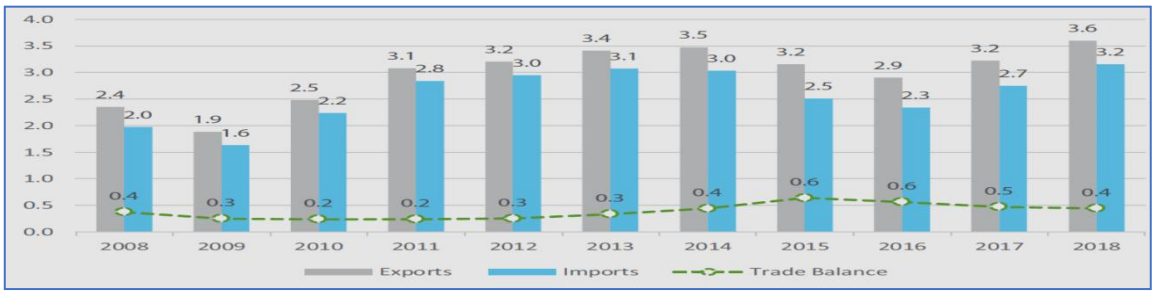

Source: Export-Import Bank of India (2020), BRICS: Promoting Trade, Investment and Business Cooperation

شكل (2): مساهمة دول البريكس في التجارة الدولية لدول المجموعة خلال عامي 2008، 2018

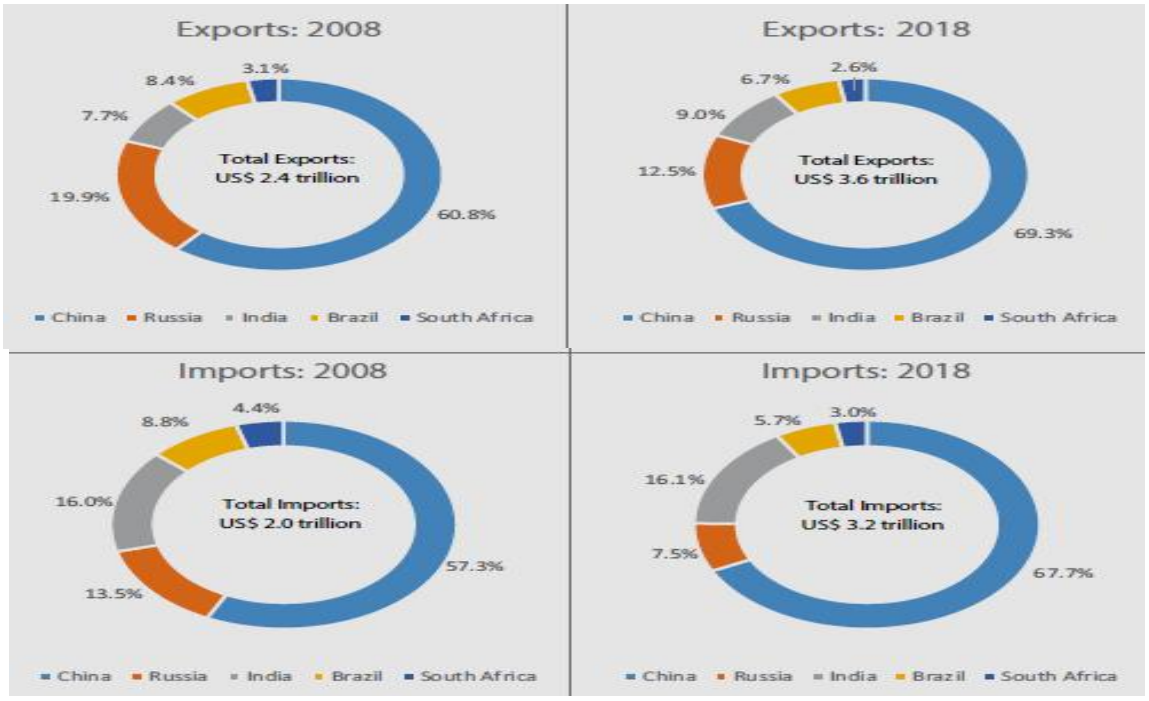

Source: Export-Import Bank of India (2020), BRICS: Promoting Trade, Investment and Business Cooperation

أما فيما يتعلق بالتجارة البينية لمجموعة البريكس فقد شهدت الصادرات بين دول مجموعة البريكس نمواً إيجابيا للغاية على الرغم من الركود الكبير في الاقتصاد العالمي، ففي خلال فترة العشر سنوات التي بدأت عام 2008، شهدت الصادرات بين دول البريكس نمواً بنسبة 9.3%، بينما كان النمو خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2018 أقل مقارنةً ببداية الفترة حيث بلغ في المتوسط حوالي 6%، خافتاً بعض الشي، وإن كانت الصادرات البينية لعام 2018 نمت بنسبة 21.2 % مقارنة بالعام السابق (Export-Import Bank of India ,2020).

وقد واصلت الصادرات البينية لدول المجموعة نموها لتبلغ أعلى قيمة لها 683.5 دولار عام 2023 ، مقارنةً بحوالي 169 مليار دولار عام 2008، حيث استحوذت الصين تليها الهند على النصيب الأكبر من هذه التجارة بنسبة بلغت على التوالي 38.3%، 28.5% عام 2023، مقارنةً بحوالي 42.8%، 23.1% عام 2020، مما يعكس أنه عل الرغم من استحواذ الصين على النصيب الأكبر من الصادرات البينية داخل المجموعة، إلا أن حصتها النسبية تراجعت مع مرور الوقت لصالح دولة الهند، والتي تعكس مؤشراتها الاقتصادية والتجارية تحسن وضعها النسبي داخل المجموعة، في حين احتلت باقي الدول – روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا– الجزء المتباقي من التجارة البينية، والذي لم يتعدى 35% من الصادرات البينية للمجموعة خلال الفترة 2020: 2023، حيث مثلت تلك الدول على التوالي حوالي 17.1%، 11.2%، 5% من الصادرات البينية للمجموعة عام 2023.

شكل (3): تطور حجم التجارة البينية بين الدول المؤسسة للبريكس خلال الفترة 2008: 2023

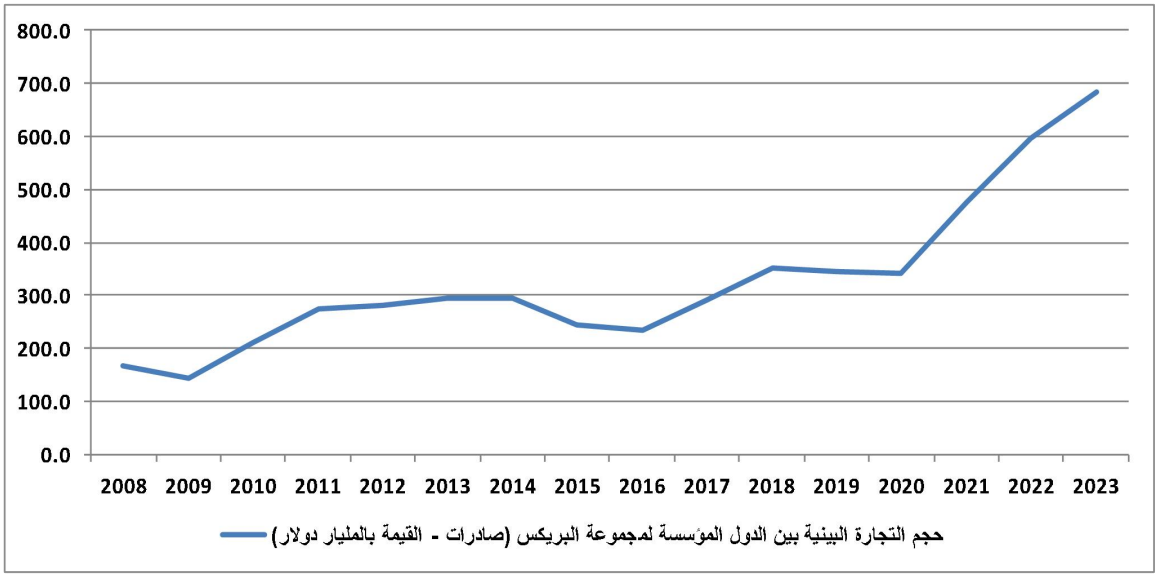

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

3. 2: الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء بمجموعة البريكس+:

تتمتع مجموعة البريكس بثقل ديموغرافي واقتصادي كبير، حيث تمثل ما يقرب من نصف سكان العالم46 % (ارتفاعًا من 41 % لمجموعة البريكس قبل التوسع) (Amandine Afota etc,2024)، حيث تستحوذ كل من الصين والهند على النسبة الأكبر من السكان تليهم البرازيل وروسيا على التوالي، في حين استحوذت أثيوبيا تليها مصر على النصيب الأكبر من السكان ضمن الدول المنضمة حديثاً، وبالتطرق للمؤشرات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس+ بالأسعار الثابتة، نُلاحظ أنه بلغ حوالي 26.55 تريليون دولار عام 2023، بما يمثل 28.45% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حيث تزايدت حصة المجموعة من الناتج العالمي مقارنةً بالعام الماضي، وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو للمجموعة خلال هذا العام والذي بلغ حوالي 5.02% مقارنةً بحوالي 3.39% العام السابق، وعلى الرغم من أن انضمام الأعضاء الجدد للمجموعة لم يسهم إلا بنحو 8.73 % من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي للمجموعة، وحوالي 2.48% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن أهمية التوسع تتجاوز الأثر الاقتصادي المحض في شكل نفوذ أكبر للمجموعة وللبلدان النامية ككل داخل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز (Marc Jütten & Dorothee Falkenberg ,2024)، كما أن إدراج خمس دول جديدة للمجموعة يزيد بشكل كبير حصة المجموعة من صادرات السلع الأساسية المتعلقة بالطاقة (Amandine Afota etc,2024) .

وتسهم الصين بالنسبة الأكبر من إجمالي ناتج المجموعة حيث بلغت حصتها حوالي 64.68% تليها الهند بحصة بلغت حوالي 12.11%، وذلك بنمو الاقتصاد الهندي بمعدلات فاقت الاقتصاد الروسي والبرازيلي، ليستحوذ على المركز الثاني ضمن أهم دول المجموعة يليه كل من البرازيل وروسيا، بحصة بلغت حوالي 7.36%، 6% على التوالي خلال عام 2023، مما يعني أن هذه الدول الأربعة مجتمعة تمثل حوالي 89.99% من إجمالي ناتج المجموعة، في حين تُمثل الستة دول المتبقية مجتمعة حوالي 10% من إجمالي ناتج المجموعة، مما يؤكد أن الغرض الرئيسي من انضمام هذه الدول للمجموعة هو زيادة ثقل المجموعة السياسي لزيادة تأثيرها في القرارات الدولية، وفيما يتعلق بالدول المنضمة حديثاً إلى المجموعة فيُلاحظ استحواذ السعودية تليها كل من إيران والإمارات على النصيب الأكبر من إجمالي الناتج الإضافي، في حين تأتي مصر في المستوى الرابع تليها أثيوبيا، وقد انعكس توزيع الناتج الإجمالي بين الدول على معدلات نمو الناتج المحلي للمجموعة حيث نُلاحظ أنه على الرغم من نمو اقتصاديات الدول

المنضمة حديثاً خلال الفترة الماضية، إلا أن منحني الناتج الإجمالي للمجموعة اتبع نفس مسار منحنى الناتج للدول المؤسسة للمجموعة، وبالتطرق إلى معدلات نمو الدول الأعضاء نُلاحظ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في غالبية دول البريكس عقب جائحة الكورونا عام 2020، حيث سجلت جميع الدول معدلات نمو سالبة خلال هذا العام وكانت جنوب أفريقيا يليها الهند من أهم الدول التي تأثرت اقتصاديتها بالجائحة حيث بلغت معدلات النمو بهما خلال هذا العام حوالي -6.2%، -5.8 % على التوالي، في حين سجلت كل من أثيوبيا يليها كل من مصر وإيران والصين معدلات نمو موجبة خلال هذا العام، وإن كانت جميع هذه الاقتصاديات تعافت في العام التالي لتسجل جميعها معدلات نمو موجبة خاصةً كل من الهند والصين واللتان بلغت معدلات النمو بهما حوالي 9.7%، 8.4% على التوالي، لتعكس قوة اقتصاديات هذه الدول الأخذة في النمو وقدرتها على ريادة المجموعة والتأثير في الاقتصاد العالمي، وقد استمرت هذه الدول في نموها في الأعوام التالية بمعدلات نمو موجبة وإن كانت الدول العربية استحوذت على النصيب الأكبر بين الدول الأعلى في معدلات النمو بجانب الهند، في حين ضعُفت معدلات النمو في الصين لتبلغ 3%، هذا بالإضافة إلى تسجيل الاتحاد الروسي معدل نمو سالباً خلال هذا العام بسبب الحرب الروسية مع أوكرانيا، ليبغ معدل النمو بها حوالي -2.1%، إلا أنها تعافت في العام التالي ليبلغ معدل النمو بها حوالي 3.6%، كما شهد هذا العام المزيد من تفرد دولة الهند في معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ليبلغ معدل نموها حوالي 8.2%، في حين انخفض معدل النمو للمملكة العربية السعودية ليبلغ حوالي -0.8%، وذلك بسبب انكماش إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 9% في عام 2023، وهو ما يُعزى بصفة أساسية إلى التزامات المملكة بمقتضى اتفاق "أوبك+" بالخفض الطوعي لإنتاج النفط، مما أدى إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة 0.8 %.

وبالتطرق إلى نصيب الفرد من الناتج يُلاحظ استحواذ دولة الإمارات العربية على المركز الأول، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج بها حوالي 42.51 ألف دولار، بما يزيد عن ثلاثة أضعاف نصيب الفرد من الناتج في الصين بالأسعار الثابتة للدولار، وبما يمثل 367% من نصيب الفرد من الناتج العالمي، تليها دولة السعودية بقيمة بلغت حوالي 23.33 ألف دولار ، بما يعادل 191.63% من نصيب الفرد من الناتج بدولة الصين، وحوالي 201.5% من نصيب الفرد من الناتج العالمي، يليهم كل من الصين وروسيا، في حين انخفض نصيب الفرد من الناتج في الهند حيث بلغ حوالي 2.24 ألف دولار لتحتل المركز قبل الأخير – قبل دولة أثيوبيا- من حيث نصيب الفرد من الناتج، وذلك على الرغم من نموها بمعدلات نمو مرتفعة حيث تحتل المركز

الثاني من حيث حجم الاقتصاد بعد دولة الصين ضمن دول المجموعة، ولعل السبب في ذلك هو ارتفاع عدد السكان في الهند بما لا يتلائم مع معدل تزايد الناتج، وبصفة عامة يُلاحظ وجود نوع من الثبات النسبي في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 2011: 2023، وفيما يتعلق بمصر فقد احتلت المركز الثامن من حيث نصيب الفرد من الناتج، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج حوالي 4111.25 دولار ، حيث اتسم بنموه بمعدلات موجبة منذ عام 2014، بعد أن عانى من النمو بمعدلات سالبة عقب ثورة يناير، وفيما يخص الناتج ومعدلات نموه في مصر فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمصر عام 2023 فقد بلغ حوالي 0.47 تريليون دولار أمريكي بالأسعار الثابتة، بمعدل نمو بلغ حوالي 3.76%، لتمثل حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة، وحوالي 1% من الناتج المحلي العالمي.

شكل (4): تطور المؤشرات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البريكس+ بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2011: 2023

4-أ: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول البريكس+ خلال الفترة 2011: 2023

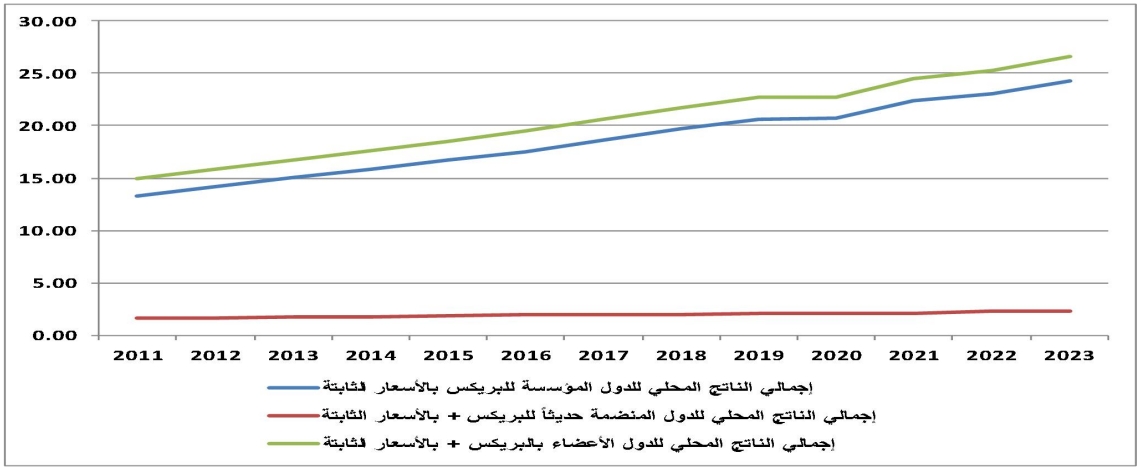

4-ب: تطور معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة لدول البريكس+ خلال الفترة 2020: 2023

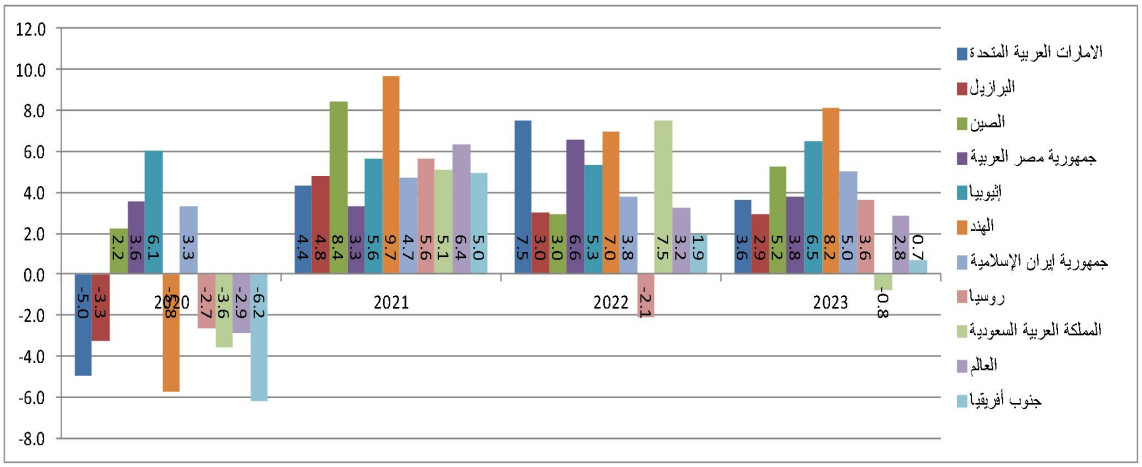

4-ج: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة لدول مجموعة البريكس+ والدول غير الأعضاء خلال الفترة 2011: 2023

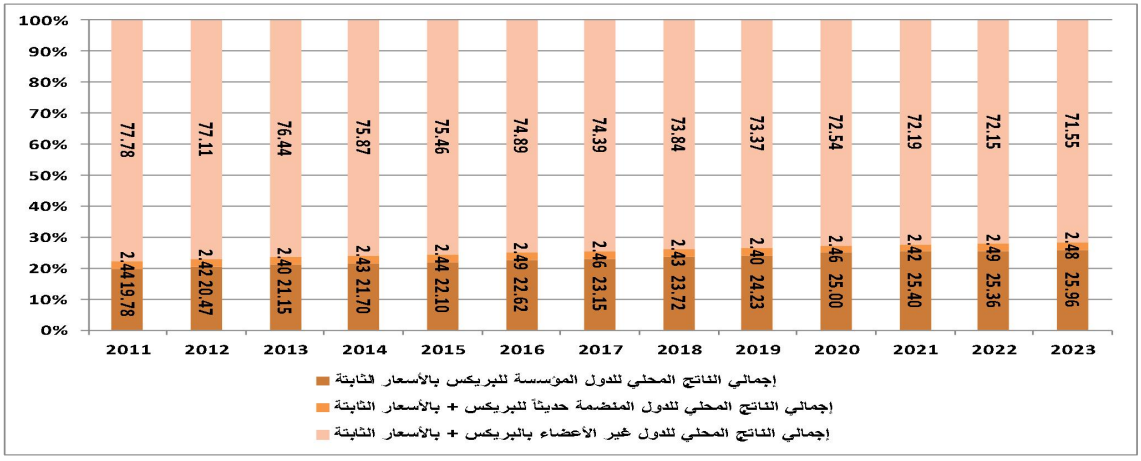

4-د: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجموعة البريكس+ فيما بين الدول الأعضاء خلال الفترة 2011: 2023

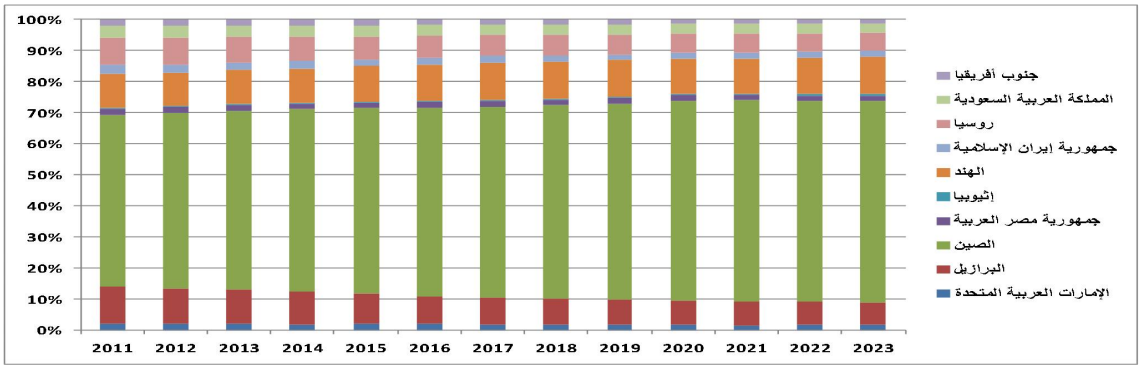

4-هـ: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول مجموعة البريكس+ خلال عام 2011 والفترة ما بين 2021: 2023

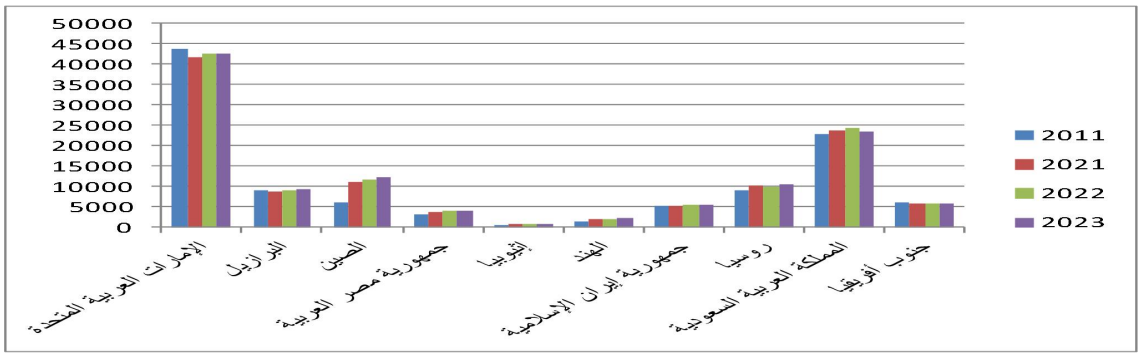

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وبتحليل معدلات التضخم في الدول الشركاء بالمجموعة يُلاحظ أن الصين قد حافظت على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة نسبيًا، بما يعكس الوضع الاقتصادي المستقر لدولة الصين، حيث سجلت الصين أقل معدل تضخم بين دول المجموعة في عام 2023، في حين شهدت

الهند تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم الخاصة بها، مع ميل هذه المعدلات للتزايد خلال هذه الفترة، وإن كانت معدلات التضخم بها شهدت ذروتها عام 2013، وذلك بسبب أرتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض قيمة الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي خلال هذا العام مما أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، بما في ذلك النفط والمواد الخام، هذا بالإضافة لارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الهند بشكل كبير على واردات النفط، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة الأسعار للمستهلكين، وإن كانت معدلات التضخم قد حدث بها انخفاض طفيف في عام 2023 نظراً لتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية.

وبالتظرق إلى معدلات التضخم في البرازيل فيُلاحظ تذبذبها مع ميلها للتزايد، حيث بلغت ذروتها خلال عامي 2015 و2016، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث عانت البرازيل خلال هذه الفترة من ركود اقتصادي حاد ، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة بها، بالإضافة لتراجع قيمة الريال البرازيلي بشكل كبير مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وزيادة الضغوط التضخمية، وما شهدته البرازيل خلال هذه الفترة من اضطرابات سياسية، بما في ذلك عزل الرئيسة ديلما روسيف، مما أدى إلى انتشار بيئة عدم اليقين الاقتصادي وتراجع ثقة المستثمرين، هذا بالإضافة لتزايد الإنفاق الحكومي، وانتشار الجفاف مما أدى إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والمواد الغذائية، وإن كانت معدلات التضخم تراجعت خلال العاميين التاليين تراجعاً ملحوظاً بسبب تدخلات الدولة لإعادة تحقيق الاستقرار في الاقتصاد البرازيلي واستعادة الثقة به، كما انخفضت معدلات التضخم عام 2023 بما يرجع إلى فعالية السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة لاحتواء التضخم.

أما فيما يخص الاقتصاد الروسي فقد شهد تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، مع ارتفاع حاد خلال عام 2015 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع قيمة الروبل، بالإضافة للعقوبات الاقتصادية على روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، والقيود التي فرضتها الحكومة الروسية على الواردات الغذائية:رداً على العقوبات الغربية، مما أدى إلى نقص في بعض السلع وزيادة في أسعارها، كما عاودت معدلات التضخم ارتفاعها مرة أخرى خلال عامي 2022، 2023، وذلك نتيجة لعدة عوامل أبرزها الحرب في أوكرانيا والتي أدت إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء، مما أثر بشكل كبير على الأسعار في روسيا، بالإضافة للعقوبات الاقتصادية مرة أخرى على روسيا، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتقليل توافر بعض السلع، وانخفاض قيمة الروبل الروسي

بشكل كبير مقابل العملات الأجنبية، مما زاد من تكلفة السلع المستوردة، وكذلك الحال فيما يتعلق بمعدلات التضخم بجنوب أفريقيا والتي شهدت تقلبات ملحوظة، مع اتخاذها مساراً موجباً بلغ ذروته في عام 2022، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والغذاء العالميين، وإن كانت معدلات التضخم بها شهدت تراجع طفيف خلال العام التالي بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية.

أما فيما يتعلق بالدول المنضمة حديثاً إلى المجموعة، ففيما يتعلق بدولة الإمارات فقد شهدت معدلات التضخم بها تقلبات ملحوظة خلال هذه الفترة، مع بلوغها قيم سالبة في 2019 و2020، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 وزيادة العرض في بعض القطاعات مثل العقارات، وإن كانت معدلات التضخم بها قد نمت بشكل حاد في 2022 حيث بلغت 5.29%، وذلك لتعافي الاقتصاد الإماراتي:بعد فترة من الركود وانخفاض الطلب في 2019 و2020، حيث شهد الاقتصاد الإماراتي تعافيًا قويًا في عام 2022 ، مما خلق ضغوطًا تضخمية، بالإضافة إلى التأثيرات المصاحبة لارتفاع أسعار النفط، و اضطرابات سلاسل التوريد العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا، وعودة ظهور قيود كوفيد-19 في بعض المناطق، مما أدى إلى نقص بعض السلع وارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى زيادة الطلب المحلي مع تعافي الاقتصاد وعودة السياحة ، مما ساهم في ارتفاع الأسعار، وإن كان معدل التضخم عاود الانخفض عام 2023، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى فعالية السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة لاحتواء التضخم، وبصفة عامة، حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة خلال الفترة من 2011 إلى 2023 .

وقد تشابه وضع الاقتصاد السعودي مع الاقتصاد الإماراتي حيث حافظت المملكة العربية السعودية على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة خلال الفترة من 2011 إلى 2023، كما حققت معدل تضخم سالباً خلال عام 2019، في حين شهدت كل من أثيوبيا و إيران معدلات تضخم مرتفعة، حيث شهدت إيران ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2013 والفترة 2018-2023، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية المشددة التي فُرضت على إيران عام 2013 بسبب برنامجها النووي، والتي أدت إلى تقييد التجارة الخارجية، وخفض قيمة العملة، ونقص السلع المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ثم عاودت معدلات التضخم الارتفاع خلال الفترة 2018: 2023 بسبب تشديد العقوبات بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018 وأعدت فرض عقوبات أشد على إيران، مما أدى إلى تراجع صادرات النفط الإيرانية بشكل كبير، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية وتراجع المعروض من العملات الأجنبية،

وبالتالي استمرار تراجع قيمة الريال الإيراني مقابل العملات الأجنبية، مما زاد من تكلفة الواردات، وصعوبة الحصول على السلع الأساسية المستوردة.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد المصري فقد شهدت معدلات التضخم في مصر تقلبات كبيرة، مع ارتفاعات حادة خلال عامي 2017 و2023، وذلك عقب تحرير سعر الصرف وما تبعه من انخفاض كبير في قيمة العملة، بالإضافة لاتخاذ الحكومة المصرية إجراءات لخفض الدعم على الوقود والكهرباء، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، في حين تزايدت معدلات التضخم في مصر خلال عام 2023 بسبب استمرار تداعيات تحرير سعر الصرف، وارتفاع أسعار السلع العالمية، خاصة الغذاء والطاقة، بسبب الأزمات العالمية مثل الحرب في أوكرانيا، واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

شكل(5): تطور معدلات التضخم لدول مجموعة البريكس + خلال الفترة 2021: 2023

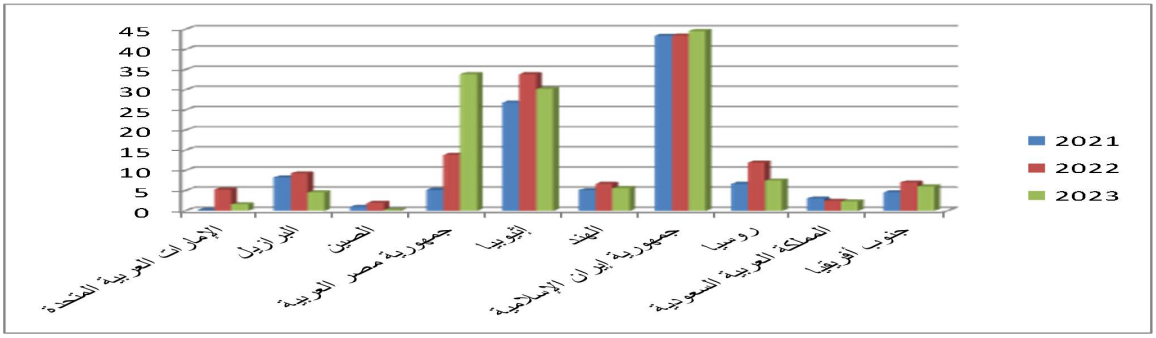

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

أما فيما يتعلق بمؤشرات التجارة الدولية للدول الأعضاء بالمجموعة، وبتحليل جانب الصادرات، يُلاحظ تزايد حصة دول البريكس+ من الصادرات العالمية، حيث تمثل مجتمعة حوالي 21.11% من إجمالي الصادرات العالمية بالأسعار الثابتة لعام 2023، مقارنةً بحوالي 19.51% عام 2011، حيث مثلت الدول المؤسسة حوالي 83.95% من إجمالي صادرات المجموعة عام 2023، مقارنةً بحوالي 83.03% عام 2011، كما يُلاحظ تزايد حصة الدول المنضمة حديثاً من الصادرات العالمية من حوالي 3.31% عام 2011 إلى حوالي 3.62% عام 2023، وبالانتقال إلى تحليل وضع الدول النسبي داخل صادرات المجموعة نُلاحظ استحواذ الصين تليها الهند ثم الإمارات العربية المتحدة على المراكز الأولى من النصيب النسبي من صادرات المجموعة عام 2023، حيث استحوذت الصين على حوالي 59.49% من إجمالي صادرات المجموعة، مقارنةً بحوالي 54.82% عام 2011، تليها الهند بحصة بلغت 11.76%، ومن ثم الامارات بحصة بلغت 8.17%، وذلك بعدما كانت روسيا تستحوذ على المركز الثالث بين أهم الدول المصدرة داخل المجموعة بنسبة بلغت 9.68% عام 2011، لتبلغ حصتها حوالي

6.37% عام 2023، في حين احتلت أثيوبيا المركز الأخير بحصة بلغت حوالي 0.12% عام 2023 ليعكس ضعف تمثيلها الاقتصادي والتجاري داخل المجموعة، أما فيما يتعلق بحصة مصر من صادرات المجموعة فنُلاحظ أنها مثلت حوالي 2.02% من صادرات المجموعة عام 2023، وذلك بعدما كانت تمثل 1.3% عام 2011 ليعكس تزايد أهمية مصر النسبية بين دول المجموعة، وإن كانت لا تزال من أضعف الدول من حيث نصيبها النسبي من صادرات المجموعة حيث احتلت المركز الثامن من حيث نصيبها النسبي من صادرات المجموعة عام 2023، وذلك بعدما كانت تحتل المركز التاسع عام 2011، مما يعكس سعي الدولة المصرية لتحسين وضعها داخل الاقتصاد الدولي، والذي انعكس على معدلات نمو الصادرات بها والذي بلغ حوالي 57.34% عام 2022، بعدما كان سالباً خلال العامين السابقين عقب جائحة الكورونا، إلا أن الصادرات المصرية نمت بمعدلات موجبة منذ عام 2022، وإن كان معدل النمو تراجع خلال عام 2023 ليبلغ حوالي 31.37% خلال هذا العام ، لتصبح مصر أولى دول المجموعة من حيث معدل نمو الصادرات، في حين عانت غالبية دول المجموعة الأخرى من تراجع معدلات نمو الصادرات بها خاصة خلال عام 2023، بما في ذلك دولتي الصين والهند، حيث بلغت الصين معدل نمو سالباً عام 2023، فقد بلغ معدل نمو الصادرات بها خلال هذا العام حوالي -5.5%، بسبب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع الطلب العالمي على الصادرات الصينية، في حين احتفظت الهند بمعدلات نمو موجبة على الرغم من تراجعها خلال هذه الفترة.

شكل (6): تطور المؤشرات الخاصة بصادرات مجموعة البريكس + خلال الفترة 2011-2023

6-أ: حصة المجموعة من الصادرات العالمية خلال الفترة 2011- 2023

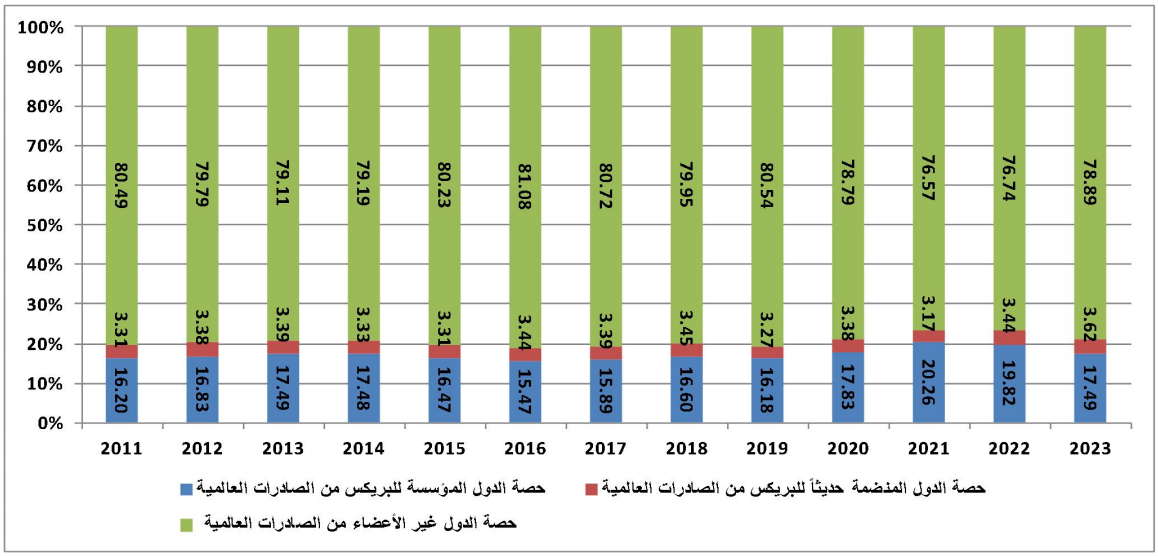

6-ب: حصة دول المجموعة من صادرات المجموعة الدولية خلال عام 2011- 2023

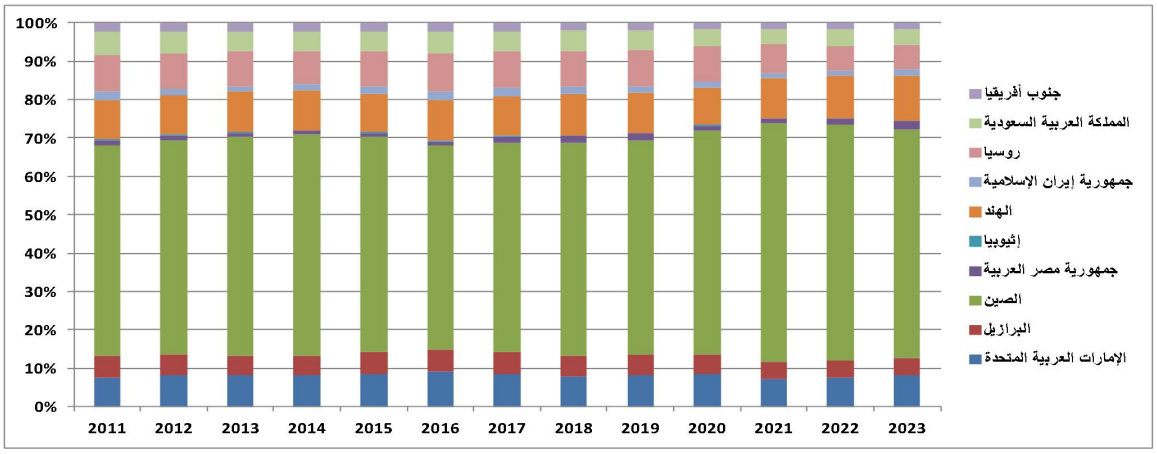

6- ج: معدلات نمو الصادرات الدولية للدول الأعضاء بالمجموعة خلال الفترة 2021- 2023

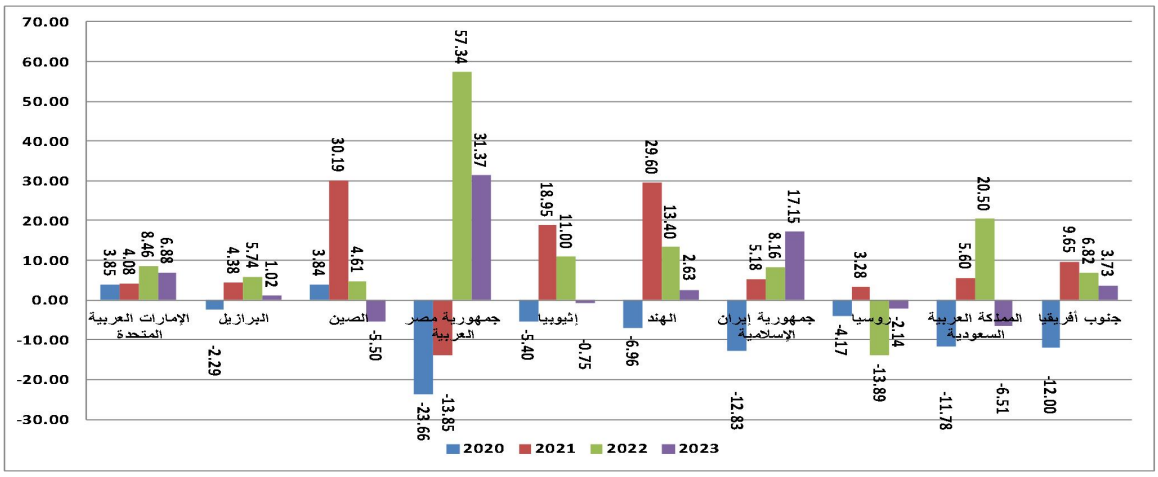

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وبالتطرق إلى البيانات الخاصة بالواردات فمن المُلاحظ انخفاض حصة المجموعة من الواردات العالمية، خاصةً خلال الفترة 2015: 2017، وعلى الرغم من تناميها خلال الفترة التالية إلا أنها لم تتعدى حوالي 22% من الواردات العالمية طوال هذه الفترة، وقد أدى إلى ذلك تنامي حصَّتي الدول المؤسسة و الأعضاء الجدد بالمجموعة، وبالانتقال إلى الحصة النسبية للدول الأعضاء من إجمالي واردات المجموعة، فيُلاحظ استحواذ الصين العضو التجاري الأكبر بالمجموعة على الحصة الأكبر من واردات المجموعة، والتي تنامت لتبلغ أعلى قيمها عام 2021 حيث بلغت حوالي 60.04%، وعلى الرغم من تراجعها خلال السنوات التالية إلا أنها بلغت 56.4% عام 2023، في حين احتلت الهند المركز الثاني بحصة بلغت 14.52% عام 2023، تليها الإمارات بحصة بلغت حوالي 8.73% خلال نفس العام، حيث احتلت المركز الثالث بدلاً من روسيا ، والتي بلغت حصتها خلال هذا العام حوالي 5.96%، بعدما كانت تستحوذ على حوالي 9.58% عام 2011، وبصفة عامة فقد استحوذت الدول المؤسسة

للمجموعة على حوالي 83.76% من واردات المجموعة، في حين احتلت اثيوبيا تليها إيران مركز أقل دول المجموعة من حيث حصتها من الواردات بحصة بلغت 0.34%، 0.83% على التوالي، أما فيما يتعلق بالواردات المصرية فقد احتلت المركز الثامن من حيث حصتها من واردات المجموعة بنسبة بلغت 1.93% عام 2023، وذلك بعد أن كانت تحتل المركز الثاني بعد أثيوبيا عام 2011 بحصة بلغت 1.7%، بصفة عامة يُلاحظ ضعف معدلات نمو الواردات المصرية والتي نمت بحوالي 1.13% عام 2023، وذلك على الرغم من نموها بمعدل مرتفع العام السابق بلغ 24.29%، إلا أن معدل النمو تراجع في العام التالي، وبصفة عامة يُلاحظ تراجع معدلات النمو في غالبية دول المجموعة، حيث بلغت قيم سالبة في كل من البرازيل والصين بنسبة بلغت حوالي -1.91%، -0.41% على التوالي

شكل (7): تطور المؤشرات الخاصة بواردات مجموعة البريكس + خلال الفترة 2011- 2023

7-أ: حصة المجموعة من الواردات العالمية خلال الفترة 2011- 2023

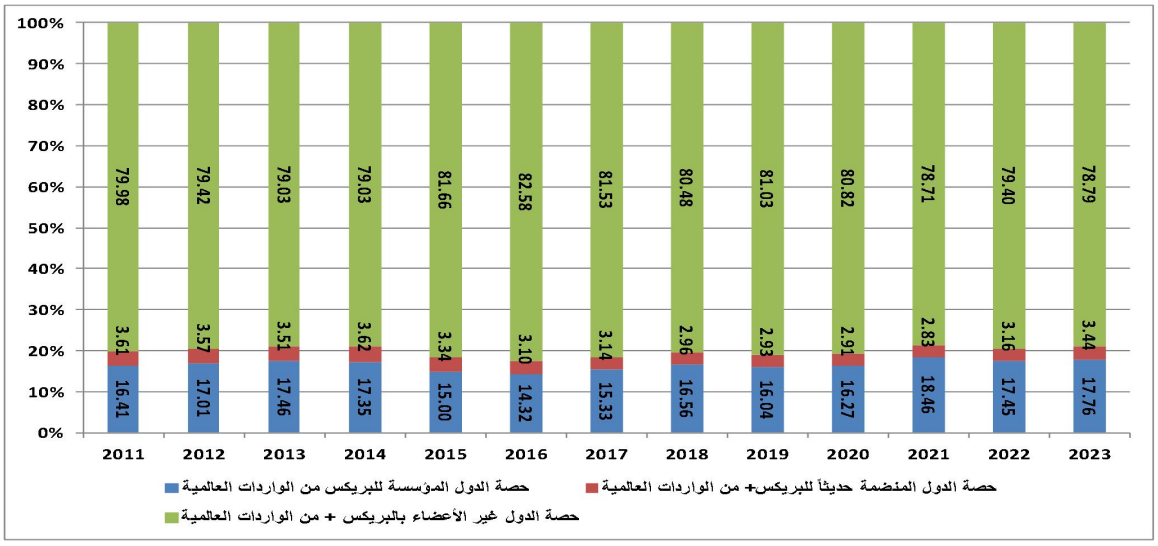

7-ب: حصة دول المجموعة من واردات المجموعة الدولية خلال عام 2011- 2023

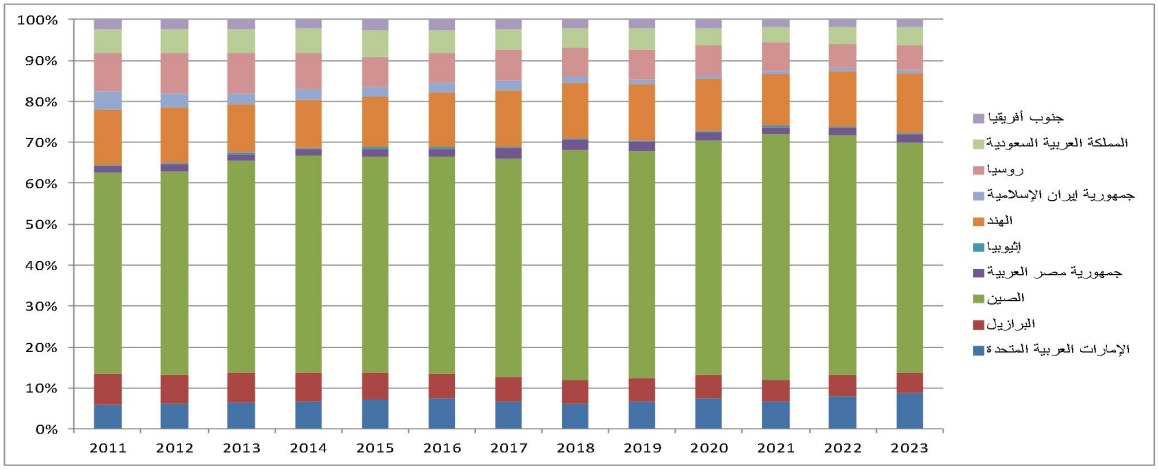

7-ج: معدلات نمو الواردات الدولية للدول الأعضاء بالمجموعة خلال الفترة 2021- 2023

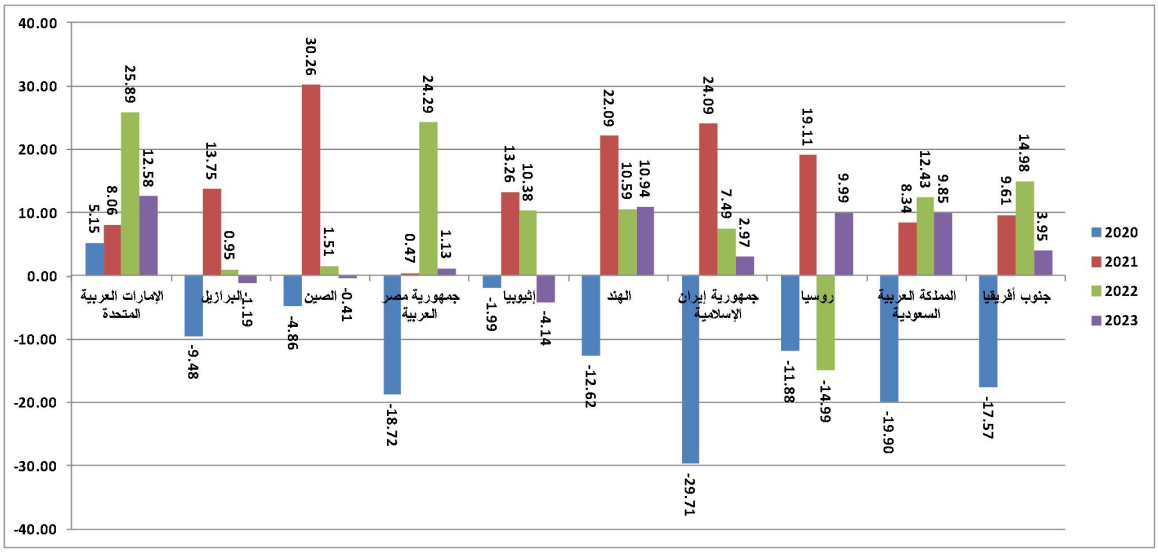

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وبتحليل البيانات الخاصة بفائض الميزان التجاري بالأسعار الثابتة، نُلاحظ أن الدول الأعضاء بالمجموعة قد انقسمت ما بين دول تحقق فائض في ميزانها التجاري ودول أخرى تعاني من وجود عجز، وبصفة عامة فقد عانت الدول ذات الفائض من تراجع قيمة الفائض التجاري بها خلال عام 2023، أما فيما يتعلق بالميزان التجاري المصري بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي فيُلاحظ تراجع معدلات العجز بالميزان التجاري المصري منذ عام 2021 لتستطيع الدولة تحقيق فائض قدره 12.44 مليار دولار عام 2023.

شكل (8): تطور المؤشرات الخاصة بالميزان التجاري للبريكس + خلال الفترة 2021- 2023

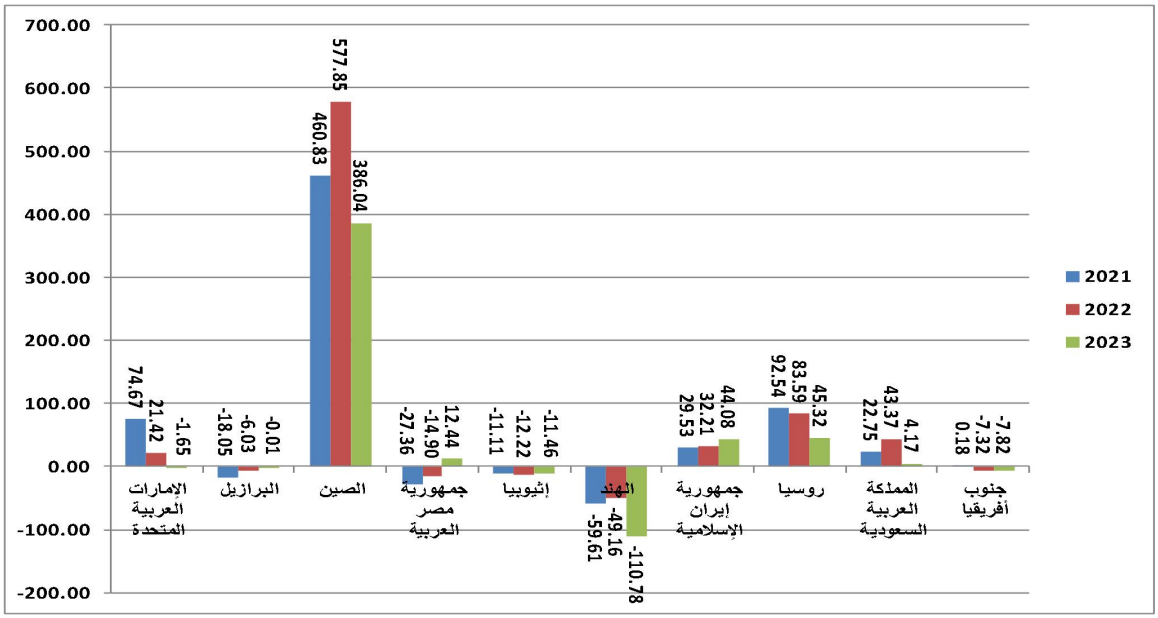

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وباستقراء البيانات الإجمالية لتجارة دول مجموعة البريكس الدولية خلال عام 2023، نُلاحظ استحواذ الصين على النصيب الأكبر من التجارة الدولية على مستوي العالم، حيث مثلت حصتها من الصادرات والواردات العالمية على التوالي حوالي 14.16%، 10.39%، وبلغ معدل نمو الصادرات والواردات بها لهذا العام حوالي 8%، 5% على التوالي، تليها كل من دولتي الإمارات العربية والهند على التوالي بنسبة بلغت 2.38%، 1.8% كحصة من الصادرات العالمية، و 1.91%، 2.73% كحصة من الواردات العالمية، في حين انخفضت حصة كل من إيران ومصر وأثيوبيا على التوالي من التجارة العالمية، حيث بلغت حصتهم على التوالي من الصادرات العالمية حوالي 0.39%، 0.18%، 0.01%، ومن الواردات العالمية حوالي 0.27%، 0.34%، 0.07% على التوالي، مما يعكس ضعف تأثيرهما النسبي في القوى الاقتصادية والتجارية للمجموعة.

شكل (9): مؤشرات التجارة الدولية لدول مجموعة البريكس + عام 2023

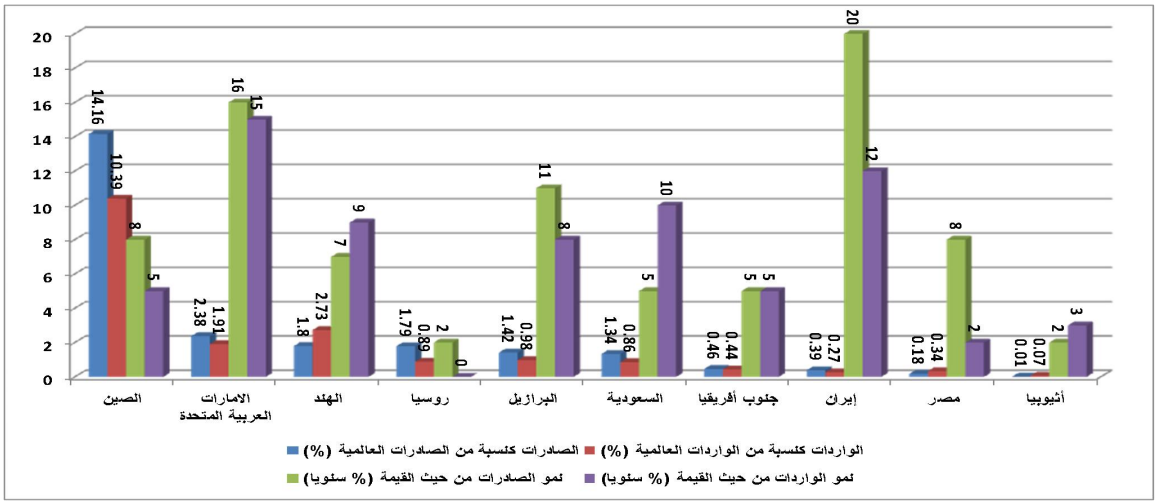

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

أما فيما يتعلق بجانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد دعم النمو الاقتصادي للتجمع الأنشطة الاقتصادية المستدامة المدعومة باستراتيجية النمو في بلدان المجموعة منذ تسعينيات القرن العشرين، والتي صاحبها تغييرات كبيرة في البنية الأساسية وغيرها من التغييرات الإيجابية، مما وضع البلدان على مسار نمو أعلى، وجعل من بلدان المجموعة وجهات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أظهرت البيانات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول مجموعة البريكس+ قد نمت من نحو 82.1 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 414.2 مليار دولار في عام 2010، ويتشابه اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة إلى

الخارج مع اتجاه التدفقات الوافدة، فقد زادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 35 % مقارنة بالاتجاه التنازلي في بعض البلدان المتقدمة صناعيا، كما تلعب دول المجموعة دوراً متزايد الأهمية في تلبية الطلب العالمي على رأس المال، وباستعراض تطور حصة الدول الأعضاء بمجموعة البريكس+ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على مستوى العالم خلال الفترة 2011: 2023، نُلاحظ أنها بلغت في المتوسط حوالي 21.23%، لتبلغ أعلى قيمها 35.83% عام 2018، وذلك بسبب تنامي الاستثمارات الأجنبية الوافدة لكل من الصين تليها البرازيل ثم الهند، ويمكن ارجاع ذلك، بالإضافة إلى تراجع حجم الاستثمار على مستوى العالم، إلى تحسن بيئة العمل في هذه الدول، حيث شهدت الصين استمرار انفتاح الأسواق الصينية وتخفيف القيود على الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى تطور البنية التحتية وتوافر المرافق اللوجستية المتطورة، والتركيز على الابتكار والتكنولوجيا، مما جذب الاستثمارات في القطاعات ذات التقنية العالية، أما فيما يتعلق بدولة الهند فقد شهدت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى النمو السريع في قطاع الخدمات، وخاصة تكنولوجيا المعلومات، والتركيز على برنامج "صنع في الهند" مما يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء مصانع في الهند للاستفادة من هذه المزايا، وفيما يخص البرازيل فقد شهدت خلال هذا العام نوعاً من التعافي التدريجي من الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد في السنوات السابقة، والذي صاحبه تبني سياسة الخصخصة وفتح بعض القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي، بالإضافة لتوافر الموارد الطبيعية الغنية، مما يجذب الاستثمارات في قطاعات مثل التعدين والزراعة، وإن كانت تلك الأثار الايجابية تراجعت في العام التالي مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى البرازيل لتبلغ حصتها من الاستثمارات على مستوى العالم حوالي 3.67% مقارنةً بحوالي 6.85% خلال العام السابق، وكذلك الحال في كل من الصين والهند، حيث شهد عام 2019 تصاعدًا في التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، هذه التوترات التي أدت إلى حالة من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، مما انعكس على ثقة المستثمرين، وأدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الدول، بما في ذلك الصين، كما شهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا في النمو، مما أدى إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات، وانعكس هذا التباطؤ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في غالبية دول العالم، حيث بلغت حصة المجموعة من الاستثمار العالمي حوالي 20.16، إلا أن هذه الحصة سرعان ما تزايدت في العالم التالي لتبلغ 28.69% عام 2020، بسبب تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من الصين والهند، إلا أنها انخفضت في الأعوام

التالية نتيجة جائحة كورونا، والحرب الروسية على أوكرانيا مما خلق بيئة من عدم التأكد، حيث بلغت حصة المجموعة من الاستثمارات العالمية الوافدة لعام 2022 حوالي 18.77%، كما بلغت حصة روسيا من الاستثمارات الوافدة معدلات سالبة منذ هذا العام، وإن كانت دول المجموعة شهدت تعافي في العام التالي حيث بلغت حصتها حوالي 20.33% من الاستثمارات العالمية الوافدة، على الرغم من تراجع حصة الصين من الاستثمارات على مستوى العالم حيث بلغت 4.93%، إلا أن البرازيل شهدت تزايد غير مسبوق في حصتها من الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال هذا العام حيث بلغت حصتها حوالي 7.41% من إجمالي الاستثمارات العالمية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاستقرار السياسي الذي شهدته البرازيل بعد الانتخابات الرئاسية في عام 2022، مما ساهم في استعادة ثقة المستثمرين، بالإضافة لاستهداف الدولة تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصةً في القطاعات التي تتميز البرازيل في تصديرها كقطاعي التعدين والزراعة، وبصة عامة تمثل الصين الشريك الأكبر من حيث حجم الاستثمارات الوافدة تليها كل من البرازيل والهند، أما فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري فعلى الرغم من تحسن حصة الاقتصاد المصرى من إجمالي الاستثمارات العالمية الوافدة عقب أن بلغ -0.02 بعد ثورة يناير وفقد ثقة المستثمرين فى استقرار الوضع الاقتصادي للدولة ليبلغ 1.13% عام 2023، إلا أن مصر لازالت تعاني من ضعف الاستثمارات الأجنبية الوافدة بها، مما يتطلب معه تحسين بيئة العمل لجذب المزيد من الاستثمارات.

شكل(10): تطور مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لمجموعة البريكس + خلال الفترة 2011: 2023

10-أ: تطور حصة المجموعة من الاستثمارات الأجنبية العالمية الوافدة

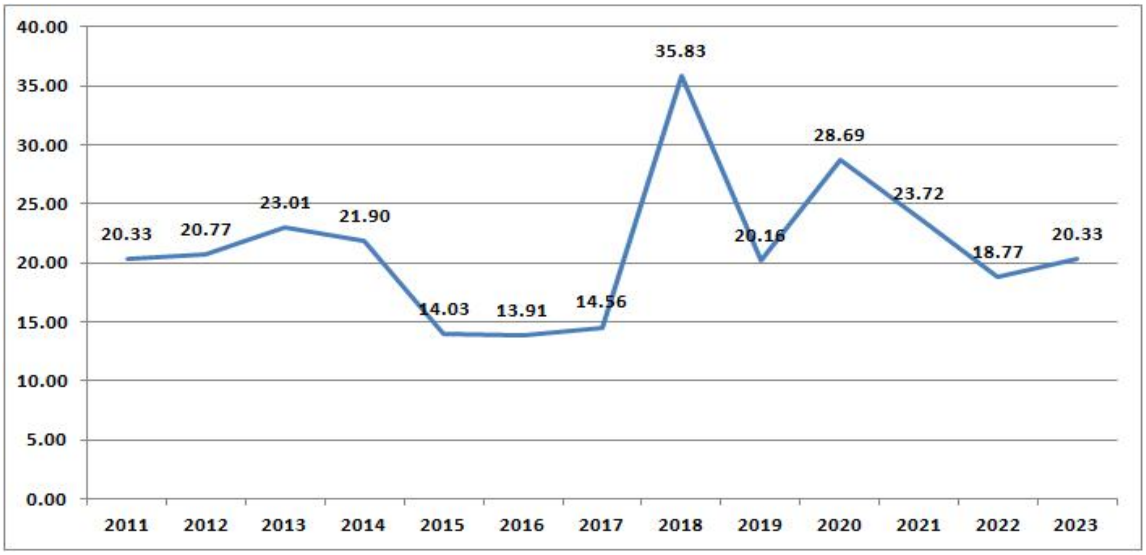

10-ب: التوزيع النسبي للاستثمارات فيما بين عامي 2011، 2023

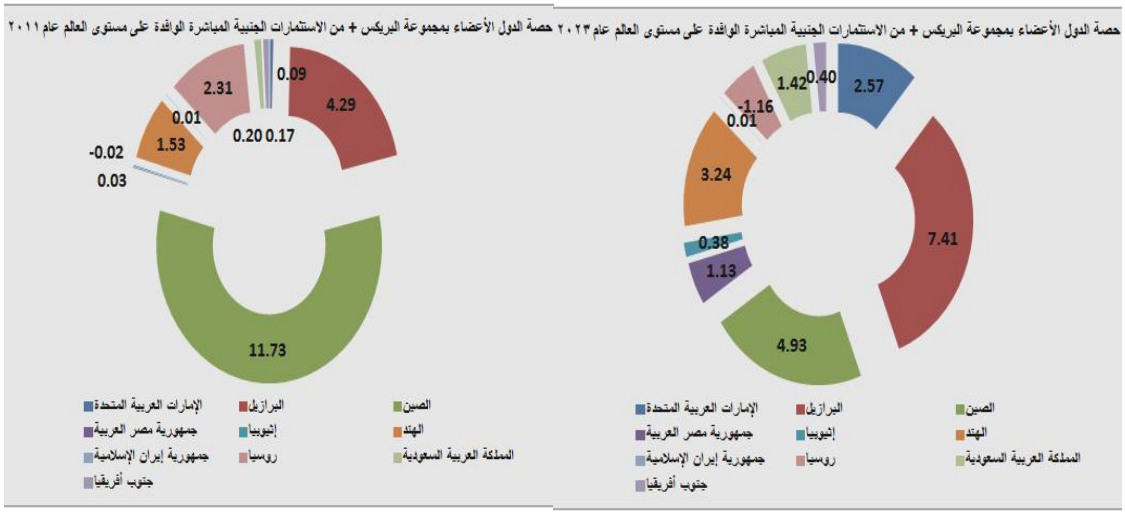

10-ج: تطور حصة مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الفترة 2011: 2023

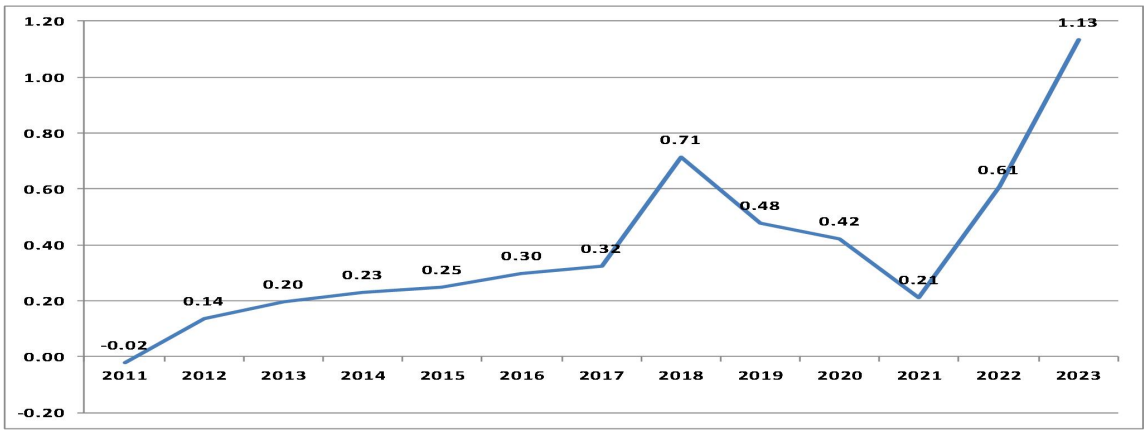

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وبالتطرق إلى تطور حصة المجموعة من الاستثمارات العالمية الخارجة نُلاحظ أنها اتخذت ميل موجباً حيث تزايدت حصة المجموعة من 6.75% عام 2011 إلى حوالي 21.86% عام 2023، وقد بلغت أعلى قيمة لها 28.22% عام 2018، وذلك بسبب ارتفاع حصة الصين من الاستثمارات العالمية الخارجة لتبلغ حوالي 17.81%، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من الأسباب من أهمها مبادرة الحزام والطريق[1] التي أطلقتها الصين عام 2013، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات الصينية بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية في الدول الأعضاء بالمبادرة، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية الخارجة، بالإضافة لزيادة فائض رأس المال المتاح لدى الصين للاستثمار في الخارج نتيجة ارتفاع معدلات النمو بها، وتوجه الدولة لتشجيع الشركات

[1] هدفت هذه المبادرة إلى ربط الصين بآسيا وأفريقيا وأوروبا من خلال شبكة من البنية التحتية والممرات التجارية.

الصينية على الاستثمار في الخارج، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والتنظيمي، وذلك لتعزيز النفوذ الاقتصادي للصين في العالم، من خلال خلق أسواق جديدة للسلع والخدمات الصينية، وإن كانت الاستثمارات الصينية تراجعت في العام التالي لعدة أسباب عل من أهمها التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، والتي أثرت على ثقة المستثمرين الصينيين في الأسواق الخارجية، مما دفع بعض الشركات إلى إعادة النظر في توسعاتها، بالإضافة لتشديد الرقابة الحكومية على خروج رؤوس الأموال للحد من المخاطر المالية، والحد من تدفقات الأموال غير المشروعة، مما أثر على الاستثمارات الخارجية، هذا بالإضافة لتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني في 2019 مقارنة بالسنوات السابقة، مما دفع الشركات إلى التركيز على الأسواق المحلية بدلاً من الاستثمار في الخارج، وقد صاحب العوامل السابقة تعرض الاستثمارات الصينية لرقابة متزايدة في العديد من الدول، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية، مما أدى إلى رفض بعض الصفقات أو فرض قيود إضافية، هذا بالإضافة لعدم الاستقرار في بعض الأسواق المستهدفة بالاستثمارات الصينية، بما في ذلك أوروبا وأمريكا اللاتينية، مما جعل الشركات الصينية أكثر حذرًا في توسيع استثماراتها الخارجية، واستمر هذا التراجع عقب جائحة كورونا، إلا أن الاستثمارات الصينية عاودت بعد ذلك ارتفاعها، لتبلغ حصتها من الاستثمارات العالمية 14.94% عام 2023، وذلك بسبب التركيز على تقنيات الطاقة النظيفة، مما دفع الشركات الصينية إلى تأسيس مصانع في الخارج لتجنب التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى استمرار زيادة استثمارتها المباشرة في الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق لتبلغ 224.09 مليار يوان في عام 2023، بزيادة 28.4% على أساس سنوي، كما سعت الصين إلى تنويع استثماراتها الخارجية لتشمل مجالات مثل التكنولوجيا، الطاقة، والبنية التحتية، مما ساهم في زيادة إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي 163 مليار دولار في عام 2022، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة ملحوظة في الاستثمارات الخارجية الصينية خلال عام 2023، مما يعكس استراتيجية الصين في تعزيز حضورها الاقتصادي العالمي، تلك العوامل التي أدت إلى زيادة حصة الصين من الاستثمارات العالمية الخارجة من حوالي 2.17% عام 2011، إلى حوالي 14.94% عام 2023، في حين تراجعت حصة دولة جنوب أفريقيا والتي استحوذت على المركز الأول بين دول المجموعة من حيث حصتها من الاستثمارات العالمية المباشرة من حوالي 3% عام 2011، إلى حوالي 0.86% عام 2023، وفيما يتعلق بحصة مصر من الاستثمارات العالمية الخارجة فيُلاحظ أنها انخفضت انخفاضاً شديداً خلال هذه الفترة حيث تراوحت قيمها فيما بين 0.01% و0.04% عام 2018، حيث بلغت خلال هذا العام

أعلى قيمها نظراً للإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي نفذتها مصر بدعم من صندوق النقد الدولي، مما عزز ثقة المستثمرين والشركات المصرية في التوسع خارجيًا، بالإضافة إلى توجه العديد من الشركات المصرية الكبرى إلى الاستثمار في الأسواق الإقليمية، خاصة في أفريقيا والخليج، للاستفادة من الفرص المتاحة هناك، وتنويع مصادر أرباحها من خلال الاستحواذ على مشروعات وشركات بالخارج، بالإضافة إلى قيام الحكومة المصرية خلال هذه الفترة بتخفيف بعض القيود على خروج رؤوس الأموال، مما سمح بزيادة الاستثمارات المصرية في الخارج لتعزيز الحضور الاقتصادي الإقليمي.

شكل(11): تطور مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة لمجموعة البريكس + خلال الفترة 2011: 2023

11-أ: تطور حصة المجموعة من الاستثمارات الأجنبية العالمية الخارجة

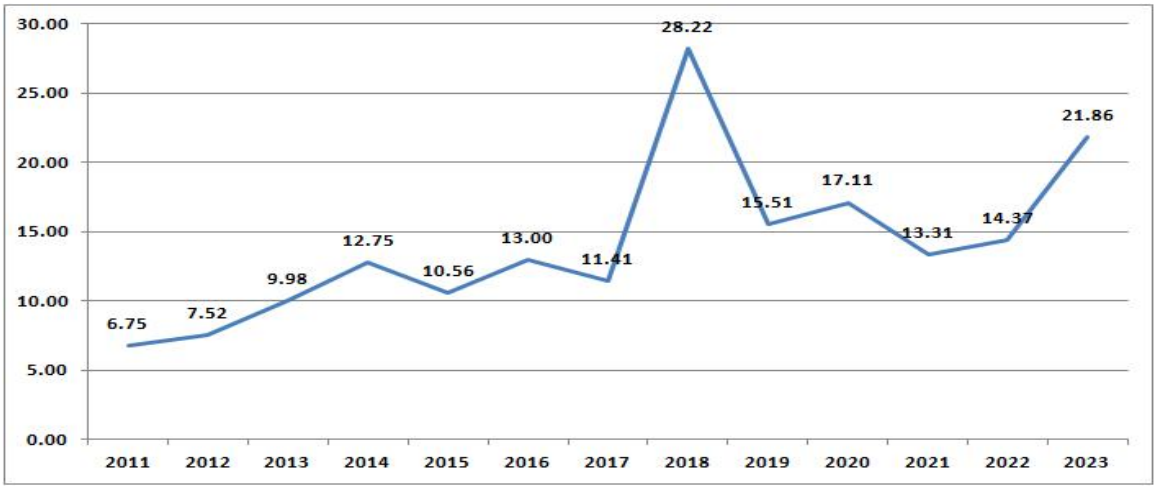

11-ب: التوزيع النسبي للاستثمارات فيما بين عامي 2011، 2023

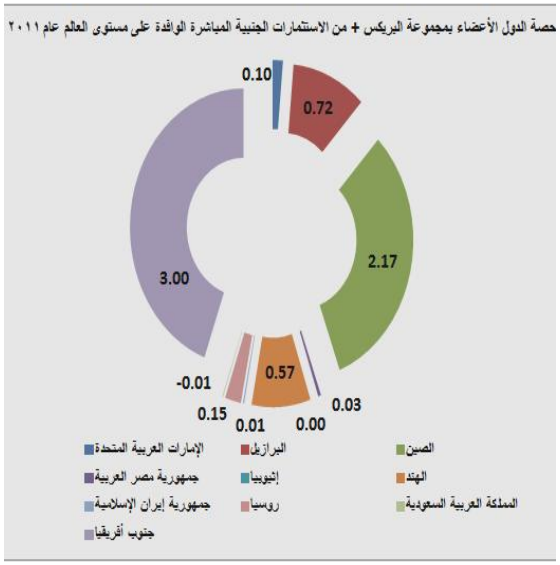

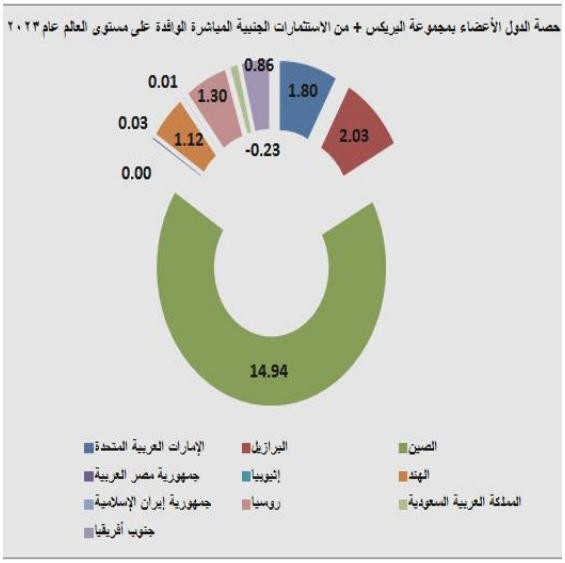

11-ج: تطور حصة مصر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة خلال الفترة 2011: 2023

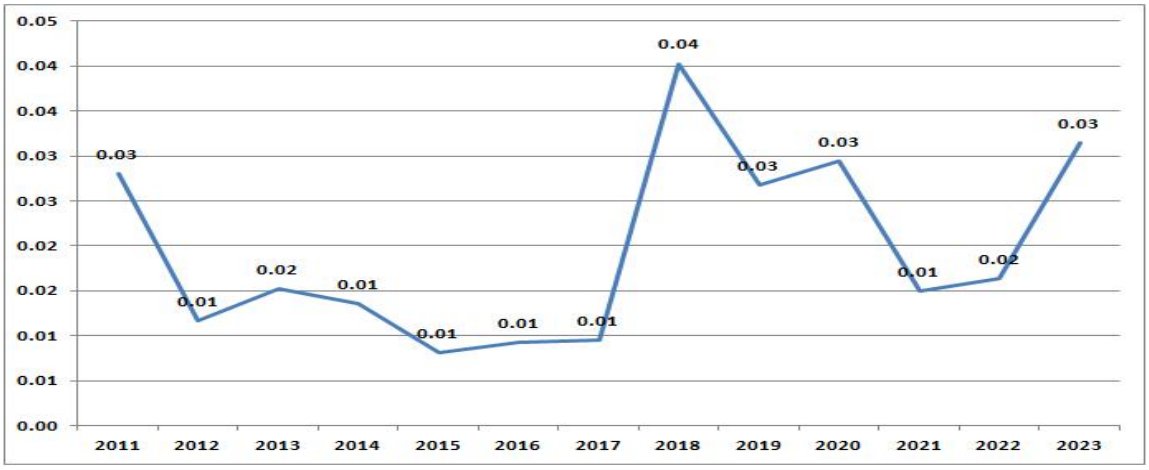

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وبالانتقال إلى تحليل حجم التجارة البينية بين مصر ودول البريكس+، وقياس الوزن النسبي لتجارتها البينية مع دول المجموعة مقارنةً بالعالم ، نُلاحظ ما يلي فيما يتعلق بجانب الصادرات، أولاً تركز الصادرات المصرية في كل من السعودية تليها الامارات والتي تزايدت خلال هذه الفترة، في حين استحوذت كل من الهند تليها الصين على المركز الثالث والرابع من حيث تركز الصادرات المصرية، كما يُلاحظ تراجع الصادرات المصرية إلى هاتين الدولتين خلال عام 2023، حيث انخفضت صادرات مصر إلى الهند لتبلغ خلال هذا العام 1.18 مليار دولار مقارنةً بحوالي 2.02 مليار دولار في العام السابق، ويُمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل رئيسية منها انخفاض الطلب الهندي على بعض المنتجات المصرية مثل الأسمدة والغاز الطبيعي، بالإضافة لتقلبات الأسعار العالمية، ونقص العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم، مما أثر على القدرة الإنتاجية والتصديرية للبلاد .

في حين انخفضت قيمة الصادرات المصرية إلى الصين بنسبة 51% خلال عام 2023، حيث بلغت 909.11 مليون دولار مقارنةً بحوالي 1.854 مليار دولار في عام 2022، وذلك يمكن إرجاعه بالإضافة إلى الأسباب السابقة إلى تباطؤ النشاط الصناعي في الصين، حيث شهدت الصين تباطؤًا في نشاطها الصناعي وانخفاض في الطلب على الواردات، مما أثر على حجم الصادرات المصرية إليها، وبالتطرق إلى صادرات مصر إلى باقي دول المجموعة، يُلاحظ ضعف الصادرات المصرية إلى كل من إيران و أثيوبيا على التوالي.

أما فيما يتعلق بتوزيع الصادرات المصرية فيما بين الدول المؤسسة للبريكس و الأعضاء الجدد فمن المُلاحظ تراجع حصة الدول المؤسسة للبريكس من إجمالي الصادرات المصرية لدول

المجموعة لصالح الأعضاء الجدد، والذين تخطت حصتهم 70% من إجمالي الصادرات المصرية داخل دول المجموعة، كذلك الحال فيما يتعلق بحجم الصادرات المصرية داخل وخارج المجموعة، حيث تخطت الدول غير الأعضاء بالمجموعة حوالي 70% من إجمالي الصادرات المصرية، وإن كان يتضح لنا من الشكل التالي كبر الفرص التصديرية لمصر لكل من السعودية تليها كل من الهند والإمارات مما يعزز من دور مصر التجاري داخل التكتل.

شكل (12): تطور تجارة مصر البينية مع الدول الأعضاء بالبريكس + خلال الفترة 2021: 2023

12-أ: توزيع صادرات مصر فيما بين الدول الأعضاء بمجموعة البريكس +

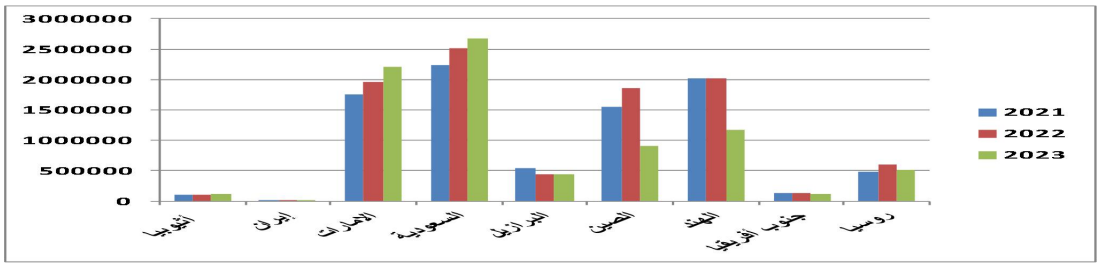

12-ب: التوزيع النسبي للصادرات المصرية فيما بين الدول المؤسسة للبريكس والدول المنضمة حديثاً

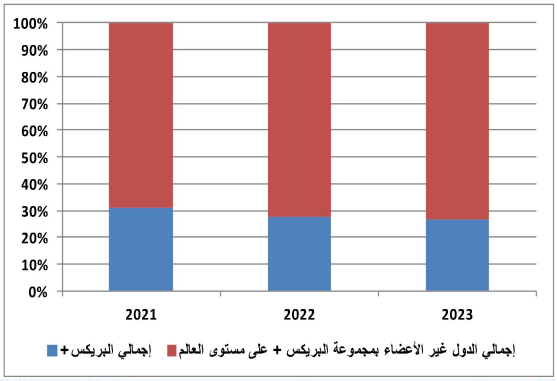

12-ج: التوزيع النسبي للصادرات المصرية فيما بين دول البريكس+ ودول العالم غير الأعضاء

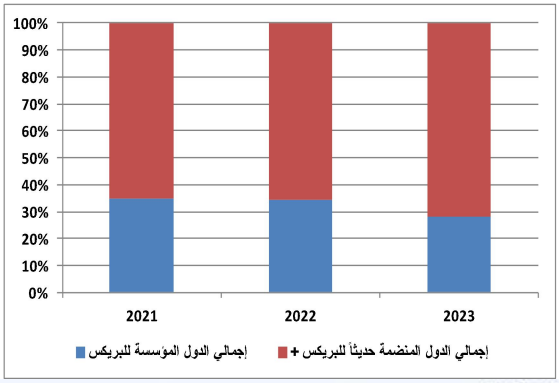

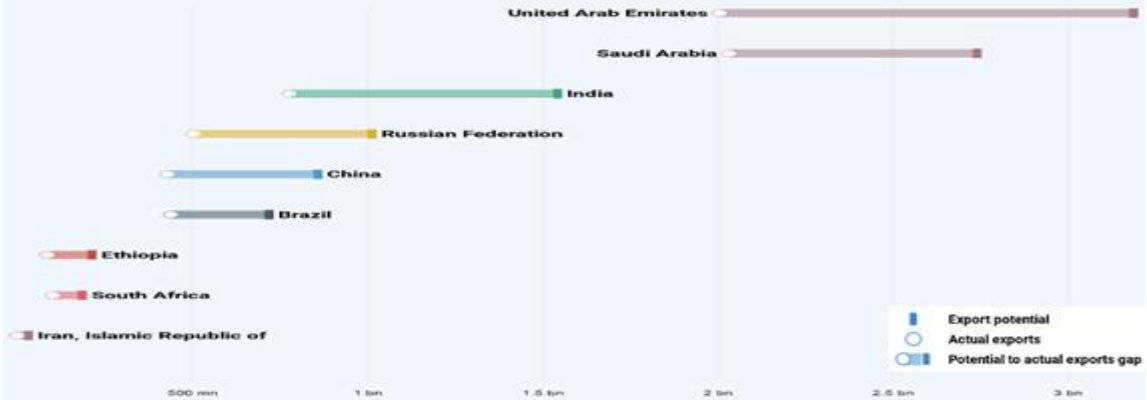

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

وبالتطرق إلى جانب الواردات يُلاحظ تركز الواردات المصرية في دولة الصين، والتي استحوذت على النصيب الأكبر ضمن دول المجموعة، وإن كان يُلاحظ تراجع واردات مصر من الصين خلال عام 2023، حيث تراجعت الواردات المصرية من الصين بنحو 1.8 مليار دولار خلال هذا العام، حيث بلغت حوالي 12.9 مليار دولار مقارنةً بحوالي 14.7 مليار دولار في عام 2022، هذا الانخفاض يُعزى إلى عدة عوامل رئيسية تضمنت الإجراءات الحكومية التي اتخذتها الحكومة المصرية لتقنين الواردات بهدف تعزيز الاعتماد على المنتجات المحلية وتقليل العجز التجاري، بالإضافة لتراجع واردات بعض السلع المستوردة من الصين تراجعًا ملحوظًا، خاصةً الأجهزة والمعدات الكهربائية، حيث انخفضت قيمتها من 3.069 مليار دولار في 2022 إلى 2.618 مليار دولار في 2023، هذا بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية الكلية التي تواجهها الدولة المصرية مثل نقص العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم، مما أثر على القدرة الشرائية وقلل من حجم الواردات المصرية بشكل عام، كما ساهمت السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات في هذا التراجع، بهدف تحسين الميزان التجاري ودعم الاقتصاد الوطني .

وقد تلت روسيا الصين في مركزها كأهم الدول المصدرة لمصر داخل المجموعة، حيث يُلاحظ تزايد حصتها من الواردات المصرية عبر الوقت، فقد شهدت الواردات المصرية من روسيا زيادة ملحوظة خلال عام 2023، حيث ارتفعت قيمتها إلى نحو 4.96 مليار دولار مقارنةً بحوالي 4.26 مليار دولار في العام السابق، وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع واردات الحبوب، خاصة القمح، حيث استحوذت روسيا على نسبة كبيرة من واردات القمح المصرية، بعد أن نجحت روسيا في تعزيز موقعها كمورّد رئيسي للقمح إلى مصر، متجاوزةً أوكرانيا التي كانت منافسًا رئيسيًا في هذا المجال، وبالإضافة إلى القمح، شملت الواردات المصرية من روسيا منتجات أخرى مثل الحديد والصلب والنحاس، مما ساهم في زيادة إجمالي قيمة الواردات .

وبالنظر إلى واردات مصر من باقي دول المجموعة نجد أن كل من الهند والبرازيل والسعودية والامارات استحوذت على المراكز التالية على التوالي من الواردات المصرية لعام 2023، في حين مثلت كل من جنوب أفريقيا وإيران و أثيوبيا النصيب الأضعف من حيث حصتها من الواردات المصرية، مما يعكس ضعف استفادة مصر من تجارتها الدولية مع هذه الدول، وبالتطرق إلى التوزيع النسبي للواردات المصرية فيما بين الدول المؤسسة لمجموعة البريكس و الأعضاء الجدد، يُلاحظ تركز الواردات المصرية لدى الدول المؤسسة والتي استحوذت على ما يزيد عن 80% من الواردات المصرية من دول المجموعة، أما فيما يتعلق بالوزن النسبي لدول

المجموعة ضمن واردات مصر العالمية، فيُلاحظ تزايد حصة المجموعة من الواردات المصرية لتبلغ ما يقرب 35% من الواردات المصرية العالمية.

شكل (13): تطور تجارة مصر البينية مع الدول الأعضاء بالبريكس + خلال الفترة 2021: 2023

13- أ: توزيع واردات مصر فيما بين الدول الأعضاء بمجموعة البريكس +

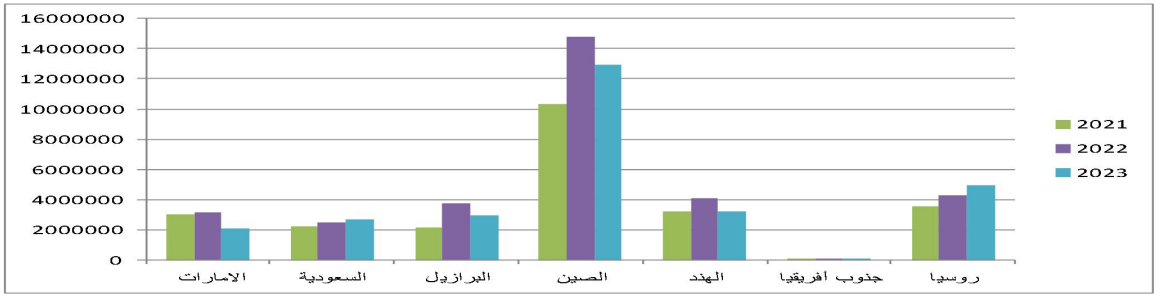

13-ب: التوزيع النسبي للواردات المصرية فيما بين الدول المؤسسة للبريكس والدول المنضمة حديثاً

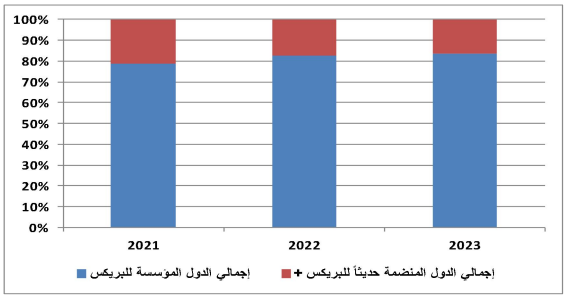

13-ج: التوزيع النسبي للواردات المصرية فيما بين دول البريكس+ ودول العالم غير الأعضاء

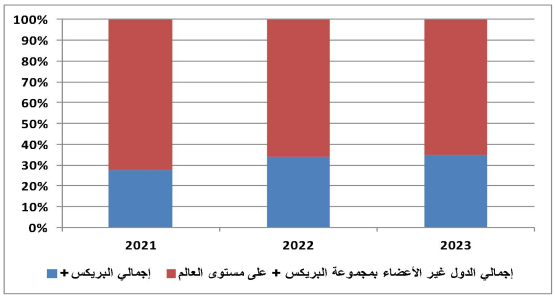

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

4. قياس مؤشرات التجارة البينية بين مصر ومجموعة البريكس+:

لتقييم تجارة مصر الخارجية مع دول البريكس+ اعتمدت الدراسة على قياس بعض المؤشرات الخاصة بتحليل هيكل التجارة البينية لمصر مع دول البريكس+ والتي تضمنت:

- ***مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة revealed comparative advantage:***

$$RCA_{ijk}=\frac{\frac{Xijk}{Xij}}{\frac{Xwjk}{Xwj}}$$

وهو يعكس تنافسية الدولة من خلال منتجاتها، وذلك من خلال حساب قيمة صادرات الدولة I من منتج K إلى الدولة J X_{ijk} بالنسبة لإجمالي صادرات الدولة I إلى الدولة J X_{ij}، مقسوماً

على صادرات العالم من المنتج إلى الدولة J X_{wjk} منسوباً لإجمالي صادرات العالم X_{wj} إلى الدولة J .

- ***مؤشر كثافة التجارة trade intensive index:***

$$TII = 100 * \left(\frac{\frac{Xij}{Xi}}{\frac{Xwj}{Xw}}\right)$$

وهو يعكس مدى تركز صادرات الدولة داخل المجموعة، عبر قياس قيمة X_{ij} صادرات الدولة I للدولة J بالنسبة إلى إجمالي صادرات الدولة I إلى العالم X_i، بالنسبة لواردات الدولة J الكلية من العالم X_{wj} بالنسبة لصادرات العالم الكلية X_w

- ***مؤشر التكامل التجاري Trade complementarily index:***

ويعبر هذا المؤشر عن مدى الملائمة والتوافق بين صادرات وواردات الشركاء التجاريين، ويُعبر عنه كما يلي:

$$TC_{ij} = 100\ (\ 1 - sum\ (|Mjk - Xik\ |/2))$$

حيث M_{jK} يعبر عن واردات الدولة الأولى من منتج ما مقسوما على إجمالي وارداتها من هذا المنتج، في حين تعبر X_{ik} عن إجمالي صادرات الدولة الثانية من نفس المنتج مقسوماً على إجمالي صادراتها، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر و100، حيث يدل الصفر على أن الشريكين متنافسين تماماً، في حين كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلت على ارتفاع مستوى التناسق وامكانات التكامل بين الشريكين في هذا المنتج (World Bank, 2010)

- ***مؤشر التجارة داخل الصناعة intra-industry trade index:***

$$AIIT = \frac{\sum_{i=1}^{n}(X_i + M_i) - \sum_{i=1}^{n}|X_i - M_i|}{\sum_{i=1}^{n}(X_i + M_i)}$$

حيث يعبر عن صادرات وواردات الدولة من السلعة i (Havrylyshyn & Kunzel, 1997)

4. 1: نتائج مؤشرات تقييم التجارة البينية بين مصر وتكتل الكوميسا:

4. 1. 1: نتائج مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة: revealed comparative advantage :

بقياس مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة لتجارة مصر الخارجية مع دول مجموعة البريكس + يُلاحظ أن مصر توافر لديها ميزة مقارنة في صادراتها إلى الصين، حيث تتمتع مصر بميزة في تصدير حوالي 171 سلعة إلى الصين، والتي تمثل حوالي 99.1% من صادرات مصر إلى الصين، كما تمثل هذه السلع حوالي 32.4% من صادرات مصر إلى العالم، بما يعكس أهمية هذه السلع ضمن هيكل الصادرات المصرية، خاصة السلع التي تخطت قيمة المؤشر لها 50 ، والتي تضمنت حوالي 48 سلعة مثلت حوالي 40.8% من صادرات مصر إلى الصين وحوالي 8.8%

من صادرات مصر السلعية إلى العالم، كما يعكس الجدول انفراد مصر بتصدير 6 سلع إلى الصين، وإن كانت هذه السلع لا تمثل وزن نسبي في صادرات مصر إلى الصين أو العالم حيت لم تتعدى حصتها 1%، بما يعكس عدم أهمية التركيز على تصدير هذه السلع لما لها من ضعف في النصيب النسبي، وبمراجعة أهم السلع من حيث النصيب النسبي من الصادرات المصرية نُلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع قيمة المؤشر لعصير الفواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر، غير مختمر ولا مضاف إليه مشروبات روحية، إلا أن حصتها من الصادرات المصرية منخفضة جدا لم تتخطى 0.05% من الصادرات المصرية بما يعكس عدم أهمية ذهه السلع ضمن الصادرات في حين مثلت زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، خاماً، و غازات النفط والهيدروكربونات الغازية (غاز طبيعي) حصة مرتفعة من الصادرات المصرية إلى الصين تخطت 45% من صادرات مصر إلى الصين وحوالي 12% من صادرات مصر إلى العالم (على الرغم من انخفاض قيمة المؤشر لهما وإن كانت تخطت 1 وبالتالي تميز مصر في تصدير هذه السلع إلى الصين)، بما يعكس أهمية هذين القطاعين من السلع في هيكل الصادرات المصرية إلى الصين، كما يعكس تركز الصادرات المصرية إلى الصين في مصادر الطاقة الخام، وبالتالي ضعف القيمة المضافة في صادرات مصر إلى الصين.

وبالانتقال إلى دولة الهند يُلاحظ تمتع مصر بميزة ظاهرة في تصدير حوالي 160 سلعة إلى الهند، بما يمثل حوالي 98.8% من صادرات مصر إلى الهند، وحوالي 38.1%، تخطت قيمة المؤشر 50 لحوالي 47 سلعة من هذه السلع، مثلت حوالي 31.4% من صادرات مصر إلى الهند وحوالي 7.9% من صادرات مصر إلى العالم، في حين تركزت الصادرات المصرية إلى الهند في مجموعة السلع التي لم تتخطى قيمة المؤشر لها 1، والتي بلغت حوالي 70 سلعة، مثلت حوالي 63.7% من الصادرات المصرية إلى الهند، وحوالي 25% من الصادرات المصرية إلى العالم بما يعكس تضمن هذه المجموعة لمجموعة من أهم السع المصرية بصفة عامة، كما يُلاحظ تفرد مصر بتصدير 6 سلع إلى الهند مثلت على التوالي 0.4%، 0.6% من الصادرات إلى الهند والعالم، وبالتطرق إلى أهم السلع التي مثلت نصيب نسبي مرتفع فنُلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع قيمة المؤشر للكتان الخام أو المعالج غير المغزول؛ وفضلات الكتان (بما فيها فضلات الخيوط والنسالة) إلا أن حصتها بلغت 0.28%، 0.06% من صادرات مصر إلى الهند والعالم على التوالي، في حين تميزت مصر في تصدير زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، خاماً، وغازات النفط والهيدروكربونات الغازية (غاز طبيعي) حيث بلغت حصتهما حوالي 52.85% من الصادرات المصرية إلى الهند وحوالي 12.19% من صادرات مصر إلى

العالم، بما يتفق مع نتائج المؤشر لقياس الميزة الظاهرة لصادرات مصر إلى الصين وبالتالي يعكس تمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة في صادراتها من كلتا المجموعتين إلى كل من الدولتين.

وبالنظر إلى صادرات مصر إلى البرازيل يُلاحظ تمتع مصر بميزة ظاهرة في صادراتها من حوالي 123 سلعة، مثلت حوالي 98.1% من صادرات مصر إلى البرازيل وحوالي 25% من صادرات مصر إلى العالم، وقد تخطت قيمة المؤشر 50 لحوالي 40 سلعة مثلت حوالي 66%، 10.1% من صادرات مصر إلى كل من البرازيل والعالم على التوالي، ويعكس هذا التباين في حصة كل من البرازيل والعالم أهمية البرازيل النسبية كشريك تجاري لمصر في تجارتها من هذه السلع، كما يُلاحظ تفرد مصر في تصدير سلعتين إلى البرازيل مثلا 0.8% من صادرات مصر إلى كل من البرازيل والعالم، وبالتطرق إلى أهم السلع المصدرة وفقاً لقيمة المؤشر فيُلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر للقضبان من الحديد،أومن الصلب من غير الخلائط، غير مشغولة بأكثر من الطرق أو الترقيق بالاسطوانات (الدرفلة) والتي مثلت حوالي 5.94% من صادرات مصر إلى البرازيل ، وحوالي 0.38% من الصادرات المصرية للعالم، بما يعكس أهمية البرازيل كشريك تجاري لمصر في تجاراتها من هذا النوع من السلع، في حين مثلت الأسمدة الفوسفاتية (معدنية أو كيميائية) الحصة الأكبر من صادرات مصر إلى البرازيل حيث بلغت حصتها حوالي 30.46%، في حين بلغت حصتها من صادرات مصر العالمية من هذه المجموعة من السلع حوالي 0.82%، وبصفة عامة يُلاحظ أن السلع التي تمثل حصة مرتفعة من صادرات مصر إلى البرازيل، لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من صادرات مصر إلى العالم، بما يعكس أنها لا تمثل إحدى السلع التي تتمتع مصر في انتاجها بميزة نسبية مرتفعة في صادراتها إلى العالم بما يتطلب معه أهمية التركيز على هذه السلع مع خلق فرص تصديرية جديدة في مجموعات السلع التي تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية لزيادة فرص استفادة مصر من انضمامها إلى التجمع.

أما فيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى روسيا فنُلاحظ تميز مصر في تصدير حوالي 154 سلعة، مثلت حوالي 98.6% من صادرات مصر إلى روسيا، وحوالي 20.1% من صادرات مصر إلى العالم، في حين تضمنت مجموعة السلع التي ارتفعت بها قيمة المؤشر عن 50 حوالي 51 سلعة بحصة بلغت 63.6% من صادرات مصر إلى روسيا، وحوالي 8% من صادرات مصر إلى العالم، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة المؤشر للقشريات، والأسماك، الطازجة أو مبردة، إلا أن حصتها من الصادرات المصرية إلى روسيا لم تتخطى 0.3%، في حين مثلت 0.03% من صادرات مصر العالمية، بما يعكس عدم أهمية هذه المجموعة من السلع ضمن هيكل الصادرات المصرية، في حين تميزت مصر في تصدير كل من الحمضيات الطازجة أو

المجففة (البرتقال)، والبطاطس الطازجة أو المبردة، واللتان مثلتا معاً حوالي 32.2% من الصادرات المصرية إلى روسيا، وحوالي 2.7% من صادرات مصر العالمية، وبصفة عامة فقد تميزت مصر بميزة مرتفعة في تصدير السلع الزراعية إلى روسيا، وبالانتقال إلى دولة جنوب أفريقيا فقد تميزت مصر في تصدير حوالي 192 سلعة، مثلت حوالي 96.9% من الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا، وحوالي 28.8% من صادرات مصر إلى العالم، مثلت 65 سلعة منها حوالي 72.2% من صادرات مصر إلى جنوب إفريقيا، وهي السلع التي ترتفع بها قيمة المؤشر عن 50، بما يعكس أهمية هذه السلع النسبية في صادرات مصر إلى دولة جنوب إفريقيا، خاصة وأن هذه السلع مثلت حوالي 15.3% من صادرات مصر العالمية بما يعكس ارتفاع الأهمية النسبية لهذه السلع بصفة عامة وبالتالي امكانية زيادة استفادة مصر من انضمامها إلى المجموعة من خلال التركيز على زيادة صادراتها من هذه السلع إلى جنوب إفريقيا، وبالتطرق إلى هذه السلع نلاحظ تركزها في السلع الزراعية (البطاطس والعنب) والنشادر اللامائية، تلك السلع التي استحوذت على النصيب الأكبر من حصة الصادرات المصرية إلى دولة جنوب إفريقيا.

وبالنظر إلى دولة الإمارات فنُلاحظ تميز مصر في تصدير حوالي 458 سلعة، مثلت 97% من صادرات مصر إلى الإمارات، وحوالي 43.4% من الصادرات العالمية لمصر، وقد تركزت غالبية هذه السلع (300 سلعة) في السلع ذات المؤشر التنافسي أقل من 10 ، وإن كانت مصر لا تزال تتمتع في تصديرها بسمة تنافسية حيث تخطت قيمة المؤشر 1، حيث مثلت هذه السلع حوالي 56.2% من صادرات مصر إلى الإمارات، وحوالي 86.9% من الصادرات العالمية لمصر، وعلى الرغم من كون السلع التي تخطى قيمة المؤشر لها 50 اقتصرت في 56 سلعة إلا أنها مثلت 27.2% من صاردات مصر إلى الإمارات، وحوالي 11% من الصادرات العالمية لمصر، وقد تركزت النسبة الأكبر من صادرات هذه السلع في سلعتين فقط وهما شاشات وأجهزة العرض (غير مندمجا بها اجهزة استقبال للإذاعة المصورة (التلفزيون))، والقمصان القصيرة، حيث مثلت هذه السلع 18.1% من الصادرات المصرية للإمارات، في حين مثلت 2.5% من الصادرات المصرية إلى العالم، مما يعكس أهمية هذه السلع ضمن نطاق الصادرات المصرية، وعلى الرغم من أهمية هذه السلع في هيكل السلع المصرية المصدرة، إلا أنه على الرغم من ذلك يعتبر الذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين)، بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق (غير معد للتداول) هو المستحوذ الأساسي على صادرات مصر إلى الإمارات، حيث مثل حوالي 45.7% من الصادرات المصرية إلى الإمارات وهو من مجموعة السلع التي تتراوح قيمة المؤشر

لها فيما بين 1 و 10، مما يعني أن غالبية سلع هذه المجموعة (299 سلعة) لم تمثل سوى 10.5% من الصادرات المصرية إلى الإمارات مما يعكس ضعف مساهمة هذه السلع في الصادرات المصرية، في حين مثل الذهب 4.3% من الصادرات العالمية لمصر، مما يعكس أهميته النسبية المرتفعة ضمن هيكل الصادرات، في حين مثلت باقي سلع هذه المجموعة 82.6%، مما يعكس أهمية هذه السلع في صادرات مصر العالمية على الرغم من عدم أهميتها في هيكل الصادرات المصرية إلى الإمارات.

وبالانتقال إلى دولة السعودية نُلاحظ أن مصر تميزت في تصدير حوالي 550 سلعة مثلت 93.5% من الصادرات المصرية إلى دولة السعودية، و 49.7% من صادرات مصر إلى العالم، تركزت غالبيتها (354 سلعة) في السلع ذات المؤشر التنافسي أقل من 10، إلا أن السلع ذات قيمة المؤشر التي تتراوح بين 10 و 50 (133 سلعة) قد استحوذت على الحصة الأكبر من صادرات مصر إلى السعودية (حوالي 45.7% من الصادرات المصرية إلى السعودية، وحوالي 19.6% من صادرات مصر العالمية)، وعلى الرغم من تفرد مصر في تصدير 15 سلعة إلى السعودية، إلا أن هذه السلع مجتمعة لم تمثل سوى 0.08% من الصادرات المصرية إلى السعودية، على الرغم من أنها مثلت نسبة أمبر من الصادرات المصرية العالمية 0.3%، وبالتطرق إلى أهم السلع في هيكل الصادرات المصرية إلى السعودية، فنُلاحظ أن أهم هذه السلع تمثلت في أسلاك النحاس، و زيوت النفط واللتان مثلتا معاً حوالي 21.56% مما يعكس استحواذ هاتين السلعتين على الحصة الأكبر من الصادرات المصرية إلى السعودية، كما مثلتا 5.21% من الصادرات المصرية إلى العالم، أما فيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى إيران فقد تمثلت في 12 سلعة مثلت 97.1% من الصادرات المصرية إلى إيران و 4.2% من صادرات مصر العالمية، تخطت قيمة المؤشر لغالبيتها (10 سلع) 50، وقد تمثلت أهم هذه السلع في الأسمدة البوتاسية، والنيترات (أزوتيتات وأوزوتات)، واللتان مثلتا معاً 44.07% من الصادرات المصرية إلى إيران، مما يعكس تركز الصادرات المصرية إلى إيران وضرورة استهداف تنوعها لخلق فرص تصديرية.

وبقياس المؤشر للصادرات المصرية إلى أثيوبيا نجد أن مصر تميزت في تصدير حوالي 103 سلعة تخطت قيمة المؤشر لها (1)، حيث تخطت قيمة المؤشر حوالي 50 لحوالي 21 سلعة، مثلت حوالي 44.6% من الصادرات المصرية إلى أثيوبيا، و34% من الصادرات العالمية مما يعكس تركزها في السلع التي تتمتع مصر في تصديرها بسمة تنافسية، وتمثلت أهم هذه السلع في مخاليط مواد عطرية وزيوت النفط، واللتان مثلتا معاً حوالي 53.96%من الصادرات

المصرية لأثيوبيا، و 4.85% من الصادرات المصرية العالمية، وبصفة عامة يمكنا الوصول إلى ملحوظتين أساسيتين من التحليل السابق وهما تركز معظم صادرات مصر إلى دول المجموعة في عدد قليل من السلع التي تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات المصرية إلى هذه الدول، مما يستدعي معه محاولة تنويع هيكل الصادرات إلى هذه الدول لزيادة الاستفادة من انضمام مصر للمجموعة ، في حين تتمثل الملحوظة الثانية في تركز الصادرات المصرية لغالبية هذه الدول في المواد الخام والسلع الزراعية مما يستدعي معه ضرورة التنوع نحو السلع المصنعة ذات القيمة المضافة المرتفعة، أو الدخول في سلاسل انتاجية مع الدول الأعضاء بالمجموعة بغرض رفع السمات التنافسية للمنتجات المصرية.

جدول (1): إجمالي السلع التي تتمتع مصر في صادراتها إلى دول البريكس + بقيمة مرتفعة لمؤشر الميزة المقارنة الظاهرة وفقاً للدول وحصتها من صادرات مصر إلى هذه الدول و إلى العالم

الدولة	قيمة المؤشر	عدد السلع (الحصة من الصادرات المصرية إلى هذه الدولة، وحصتها من صادرات مصر إلى العالم)
الصين	10 :1	78 (29.2%، 11.6%)
	50 :10	43 (29.1%، 11.9%)
	50 <	48 (40.8%، 8.8%)
	حصتها من الصادرات المصرية	171 (99.1%، 32.4%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	6 (0.1%، 1.1%)
الهند	10 :1	70 (63.7%، 25%)
	50 :10	33 (3.7%، 5.2%)
	50 <	47 (31.4%، 7.9%)
	حصتها من الصادرات المصرية	16 (98.8%، 38.1%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	6 (0.4%، 0.6%)
البرازيل	10 :1	39 (12.6%، 6.2%)
	50 :10	44 (19.6%، 8.8%)
	50 <	40 (66%، 10.1%)

	حصتها من الصادرات المصرية	123 (98.1%، 25%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	2 (0.8%، 0.8%)
روسيا	10 :1	65 (5.6%، 6.3%)
	50 :10	38 (29.5%، 5.8%)
	50 <	51 (63.6%، 8%)
	حصتها من الصادرات المصرية	154(98.6%، 20.1%)
جنوب إفريقيا	10 :1	66 (5.5%، 7.4%)
	50 :10	61 (19.2%، 6.1%)
	50 <	65 (72.2%، 15.3%)
	حصتها من الصادرات المصرية	192 (96.9%، 28.8%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	4 (0.6%، 0.06%)
الامارات العربية المتحدة	10 :1	300 (56.2%، 86.9%)
	50 :10	102 (13.6%، 13.4%)
	50 <	56 (27.2%، 11%)
	حصتها من الصادرات المصرية	458 (97%، 43.4%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	2 (0.002%، 0.002%)
السعودية	10 :1	354 (36.2%، 23.5%)
	50 :10	133 (45.7%، 19.6%)
	50 <	62 (11.6%، 6.6%)
	حصتها من الصادرات المصرية	550 (93.5%، 49.7%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	15 (0.08%، 0.3%)
إيران	50 :10	2 (2%، 0.01%)
	50 <	10 (95.1%، 4.2%)

	حصتها من الصادرات المصرية	12 (97.1%، 4.2%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	1(2.8%، 0.3%)
أثيوبيا	10 :1	54 (35.8%، 9.4%)
	50 :10	28 (15.9%، 6.5%)
	50 <	21 (44.6%، 34%)
	حصتها من الصادرات المصرية	103 (96.3%، 19.4%)
	سلع تنفرد مصر بتصديرها	8 (1.3%، 1.1%)

*تم الاعتماد على تصنيف السلع باستخدام 6 أكواد

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

جدول (2): النصيب النسبي لأهم السلع ذات الميزة النسبية في الصادرات المصرية لدول مجموعة البريكس+ عام 2023

الدولة	السلعة	قيمة المؤشر	حصتها من الصادرات إلى هذه الدول	حصتها من صادرات مصر إلى العالم
الصين	عصير فواكه (بما فيه سلافة العنب) وعصير خضر، غير مختمر ولا مضاف إليه مشروبات روحية...	297706.6	%0.05	%0.005
	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، خاماً.	1.908164	%25.09	%6.07
	غازات نفط وهيدرو كربونات غازية أخر: مسيلة: غاز طبيعي	11.42616	%20.08	%6.12
	بقايا صناعة النشاء وبقايا مماثلة، تفل شوندر (بنجر) وتفل قصب السكر وغيره من نفايات وبقايا صناعات ...	1347.207	%6.88	%0.47

الهند	كتان خام أو معالج ولكن غير مغزول؛ مشاقة وفضلات الكتان (بما فيها فضلات الخيوط والنسالة) ...	618373.6	%0.28	%0.06
	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، خاماً.	2.038539	%42.58	%6.07
	غازات نفط وهيدرو كربونات غازية أخر: مسيلة: غاز طبيعي	5.20266	%10.27	%6.12
	فوسفات كالسيوم طبيعي وفوسفات ألومنيوم كلسي طبيعي وطباشير فوسفاتي: غير مطحونة	74.84427	%9.78	%0.47
	قطن غير مندوف ولا ممشط.	106.8739	%9.45	%0.50
البرازيل	قضبان من حديد،أومن صلب من غير الخلائط، غير مشغولة بأكثر من الطرق أو الترقيق بالاسطوانات""الدرفلة""	20038.73	%5.94	%0.38
	أسمدة فوسفاتية، معدنية أو كيميائية	1415.352	%30.46	%0.82
	أسمدة معدنية أو كيميائية محتوية على اثنين أو ثلاثة من العناصر المخصبة؛ نيتروجين وفوسفور وبوتاسيوم؛ ...	6.330977	%7.27	%0.23
	خضر محضرة أو محفوظة بغير الخل أو حمض الخليك غير مجمده، عدا المنتجات الداخلة في البند 20.06 ...	131.6854	%5.47	%0.30
روسيا	قشريات،وان كانت مقشورة ،حية ،طازجة ،مبردة،مجمدة،مجففة،مملحة،أوفي	421.048	%0.3	%0.03

	ماء مملح ؛ قشريات مدخنة و أسماك، طازجة أو مبردة، عدا شرائح الأسماك ولحوم الأسماك الأخرى المذكورة في البند03.04			
	حمضيات طازجة أو مجففة: برتقال	189.9335	%20.5	%1.9
	بطاطا (بطاطس) طازجة أو مبردة : غيرها	259.2445	%11.7	%0.8
	تمر، تين، أناناس وأفوكادو (كمثرى أمريكي) وجوافة ومانجا ومانجوستين، طازجه أومجففة: جوافة، مانجو	156.8502	%7.6	%0.3
	فواكه وأثمار قشرية غير مطبوخة أو مطبوخة بالبخار أو مسلوقة في الماء، مجمده، وإن إحتوت على سكر ...	391.9311	%5.4	%0.8
جنوب إفريقيا	بطاطا (بطاطس) طازجة أو مبردة	1082689	%1	%0.8
	نشادر لا مائية أو محلوله المائي: نشادر لا مائية	172.0962	7.9	0.6
	عنب، طازج أو مجفف : طازج	290.9344	4.7	0.7
	هلام نفطي (فازلين)؛ شمع" البارافين، شمع نفطي دقيق التبلور شمع أو زوكريت، ""شمع سلاك"" ... ليجنيت،	484.689	4.6	0.2
	كربونات؛ فوق كربونات؛ كربونات النشادر التجارية المحتوية على كربامات النشادر: كربونات الكالسيوم	308.8706	4.3	0.2
الإمارات	أسمدة فوسفاتية، معدنية أو كيميائية: غيرها	7863.939	%0.002	%0.8

	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين)، بأشكال خام أو نصف مشغولة أو بشكل مسحوق: غير معد للتداول ...	2.836504	%45.7	%4.3
	شاشات عرض(مونيتور) وأجهزة عرض(بروجكتور) ، غير مندمجا بها اجهزة استقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)؛ ...	53.56766	%10.3	%1.6
	""تي شيرت"" قمصان من نوع" وقمصان قصيرة بأكمام أو بدونها وما يماثلها، من مصنرات أو كروشية	55.96507	%7.8	%0.9
	حمضيات طازجة أو مجففة: برتقال	54.99942	%1.9	%1.9
السعودية	فضلات قطن (بما فيها فضلات الخيوط والنسالات).	9063.776	%0.16	0.01%
	أسلاك من نحاس: من نحاس نقي : يزيد اكبر مقاس لمقطعها العرضي عن 6مم	17.56041	%12.17	%1.54
	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، عدا الخام	1.392328	%9.39	%3.67
	شاشات عرض(مونيتور) وأجهزة عرض(بروجكتور) ، غير مندمجا بها اجهزة استقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)...	19.32535	%4.12	%1.60
	حمضيات طازجة أو مجففة: برتقال	34.94929	%3.41	%1.9
إيران	نيتريتات؛ نيترات (أزوتيتات وأوزوتات)	48728.63	%19.33	%0.001
	أسمدة بوتاسية، معدنية أو	1411.271	%24.74	%0.17

	كيميائية: كبريتات البوتاسيوم			
	حشو، شاش (غزي)، أربطه وأصناف مماثلة (مثل الضمادات واللصاقات والكمادات)، مشربة أو مغطاة بمواد ...	1008.185	%17.95	%0.14
	بذر عباد الشمس، وإن كان مكسراً .	106.9403	%14.36	%0.05
أثيوبيا	زبد وغيرها من مواد دسمة أخر وزيوت مشتقة من اللبن؛ منتجات الألبان قابلة للدهن	64496.24	%1.14	%0.03
	مخاليط مواد عطرية ومخاليط (بما فيها المحاليل الكحولية) قاعدتها مادة أو أكثر من هذه المواد العطرية	232.2915	%30.10	%1.18
	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية، عدا الخام	1.689604	%23.86	%3.67
	أسلاك من نحاس: من نحاس نقي : يزيد اكبر مقاس لمقطعها العرضي عن 6مم	33.00519	4.12	%1.54
	ورنيش ودهانات (بما في ذلك ألوان المينا واللك) أساسها بوليميرات تركيبية أو بوليميرات طبيعية ...	58.67086	3.53	%0.18

المنتجات الأعلى من حيث قيمة مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة	منتجات مرتفعة من حيث قيمة مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة، وتمثل حصة مرتفعة من الصادرات المصرية إلى الدولة
المنتجات المتوسطة من حيث قيمة مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة، والتي تمثل حصة مرتفعة من الصادرات المصرية إلى الدولة	منتجات منخفضة من حيث قيمة مؤشر الميزة المقارنة الظاهرة، وتمثل حصة مرتفعة من الصادرات المصرية إلى الدولة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدولية ITC

4. 1. 2: نتائج مؤشر كثافة التجارة trade intensive index:

بقياس مؤشر كثافة التجارة لتجارة مصر الخارجية مع دول المجموعة يُلاحظ ضعف أهمية الصادرات المصرية لكل من الصين وجنوب إفريقيا وإيران حيث لم تتخطى قيمة المؤشر 1، مما يعكس أن مصر لا تُعد أحد الشركاء الفاعلين لهذه الدول، كما يُلاحظ انخفاض وتذبذب قيمة المؤشر لصادرات مصر لكل من الهند والبرازيل، كما انخفضت قيمة المؤشر لدولة روسيا مما يعكس أن مصر لاتمثل أحد الشركاء التجاريين الأساسين لهذه الدول التي تستهدف هذه الدول الاستفادة منها تجارياً بقدر تحقيق مكاسب أخرى من خلال ذيادة ثقل المجموعة السياسي من خلال زيادة أعداد الأعضاء بها، ما يؤدي إلى إضعاف الثقل السياسي لأقطاب القوى الأخرى على مستوى العالم، كما يلاحظ أن الامارات والسعودية من أهم الشركاء التجاريين لمصر داخل المجموعة ولعل السبب في ذلك هو ارتباط مصر بالعديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، بالإضافة للارتباط السياسي داخل المنطقة العربية وتبادل المصالح بينها، كما ارتفعت قيمة المؤشر لأثيوبيا على الرغم من ضعف حجم الصادرات المصرية لأثيوبيا وإنما ذلك مرجعه انخفاض حجم التجارة الدولية لهذه الدولة بصفة عامة، وبإعادة تقدير المؤشر فيما يتعلق بصادرات دول المجموعة إلى مصر، فنُلاحظ تخطي قيمة المؤشر لـ 1 لصادرات كل من الصين والهند وروسيا والبرازيل والسعودية مما يعكس أن هذه الدول من الشركاء الرئيسين لمصر في وارداتها العالمية، وبالتالي فإن انضمام مصر إلى المجموعة سيؤدي إلى زيادة استفادة مصر من خلال الحصول على مزايا تجارية في تجارتها الدولية مع هذه الدول، كما سيؤدي ذلك إلى تراجع الطلب المصري على الدولار مما يؤدي إلى تراجع قيمته وبالتالي تراجع قيمة العجز التجاري لمصر، وتراجع قيمة الدين الخارجي لمصر مقوماً بالجنيه المصري ، في حين يُلاحظ تراجع قيمة المؤشر لكل من جنوب إفرقيا والإمارات وإيران وأثيوبيا نظراً لضعف الهياكل الإنتاجية لبعض هذه الدول أو تشابه هياكلها الإنتاجية مع مصر، وبصفة عامة لابد أن تستهدف مصر خلال الفترة المقبلة العمل على تحويل تجارتها الدولية تجاه دول المجموعة خاصة في ظل تنوع الهياكل الإنتاجية لهذه الدول، وذلك لتحقيق الغرض من انضمام مصر إلى المجموعة من خلال تعزيز الوضع الاقتصادي والساسي لمصر وزياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها ، وإضعاف الطلب العالمي على الدولار مما يؤدي إلى تراجع قيمته وبالتالي تحقيق العديد من المزايا للاقتصاد المصري.

جدول (3): مؤشر كثافة تجارة مصر مع دول مجموعة البريكس+ خلال عامي 2022، 2023

المؤشر	الدولة	2022	2023
كثافة الصادرات المصرية داخل دول المجموعة	الصين	0.32	0.2
	الهند	1.31	0.98
	البرازيل	0.76	1.04
	روسيا	1.42	1.34
	جنوب افريقيا	0.54	0.62
	الامارات	2.63	2.14
	السعودية	6.29	7.13
	ايران	0.01	0.02
	اثيوبيا	3.00	3.72
كثافة الواردات المصرية من دول المجموعة	الصين	1.06	1.09
	الهند	2.32	2.13
	البرازيل	2.87	2.49
	روسيا	1.9	3.28
	جنوب افريقيا	0.28	0.25
	الامارات	1.69	0.91
	السعودية	4.93	4.62
	ايران	0.02	0.01
	اثيوبيا	0.63	1.11

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدوليةITC

4. 1. 3: نتائج مؤشر التكامل التجاري Trade complementarily index:

من خلال قياس مؤشر التكامل التجاري يتضح لنا ضعف التكامل التجاري بين مصر وجميع دول البريكس+ حيث لم تتخطى قيمة هذا المؤشر 25 خلال عامي 2022 و 2023، بل أنها انخفضت لكل من إيران وروسيا والامارات وأثيوبيا على التوالي، مما يعكس ضعف إمكانية زيادة التبادل التجاري لمصر مع هذه الدول، وهو ما يؤكد هلى أهمية تنوع الهيكل التصديرية لمصر

وغالبية هذه الدول والتي تستند غالبيتها على صادرات البترول الخام والسلع الزراعية، وذلك سعياً لتحقيق الغرض من التجمع.

جدول (4): مؤشر التكامل التجاري لتجارة مصر مع دول البريكس+ خلال عامي2022، 2023

الدولة	2022	2023
الصين	20.476	22.518
الهند	25.247	25.879
البرازيل	24.001	21.562
روسيا	15.348	17.074
جنوب افريقيا	25.595	23.643
الامارات	18.665	20.245
السعودية	25.626	24.383
ايران	9.178	11.794
اثيوبيا	19.071	20.343

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدوليةITC

4. 1. 4: نتائج مؤشر التجارة داخل الصناعة intra-industry trade index:

بقياس مؤشر التجارة لعام 2023 نُلاحظ أن قيمة المؤشر لم تتخطئ أعلى قيمة لها 28.41 لدولة الهند، وأقل قيمة لها 0.78 لدولة أثيوبيا، بما يعكس عدم تشابه هيكل الصادرات والواردات لمصر في تجارتها الخارجية مع دول المجموعة فيما يتعلق بالمجموعات السلعية التي يتم التبادل بها، وإنما هناك اختلاف فيما بين المجموعات السلعية المصدرة والمستوردة، مما يعكس اختلاف الهياكل الانتاجية فيما بين مصر ودول المجموعة، ويحد من معدلات التنافس بين مصر ودول المجموعة في السوق العالمي للصادرات، وبالتالي يدعُم فكرة التكامل الاقتصادي فيما بين مصر ودول المجموعة.

جدول (5): مؤشر التجارة داخل الصناعة لتجارة مصر مع دول مجموعة البريكس+ خلال عام 2023

الدولة	2023
الصين	2.91
الهند	28.41
البرازيل	3.92
روسيا	3.66
جنوب افريقيا	16.54
الامارات	19.48
السعودية	21.08
ايران	6.38
اثيوبيا	0.78

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات إحصاءات التجارة لتنمية الأعمال التجارية الدوليةITC

وبالتالي وفقاً لنتائج المؤشرات السابقة يتضح لنا أن الاقتصاد المصري لازال يواجه مجموعة من المعوقات التي تحد من استفادة مصر من انضمامها إلى مجموعة البريكس+، وتشمل هذه المعوقات ما يلي:

1. ضعف الهيكل الإنتاجي والتنافسية السلعية:

- **تشابه الهيكل التصديري :غالبًا ما يتسم هيكل الصادرات المصرية بتركيزه على السلع الأولية أو شبه المصنعة، والتي قد تتشابه مع بعض صادرات دول البريكس+، مما يحد من فرص التجارة التكاملية مع هذه الدول ويزيد من المنافسة بدلاً من التكامل، نتيجة تشابه المجموعات السلعية التي يتم التبادل بها.**
- **ضعف القدرة التنافسية : تعاني الصناعات المصرية في بعض القطاعات من ضعف في القدرة التنافسية مقارنة بنظيراتها في دول البريكس+، لا سيما الصين والهند، من حيث التكلفة والجودة والابتكار.**

2. التحديات المتعلقة بسعر الصرف وإدارة السيولة:

- **تقلبات سعر الصرف : قد تؤثر تقلبات سعر الصرف في مصر على القدرة التنافسية للصادرات والواردات مع دول البريكس+، وتزيد من مخاطر الاستثمار والتجارة بالعملات المحلية لدول المجموعة.**
- **السيولة من العملات الأجنبية :على الرغم من التوجه نحو التداول بالعملات المحلية، إلا أن الحاجة الملحة للسيولة من العملات الصعبة (خاصةً الدولار) لسداد الالتزامات الخارجية تظل تحديًا، مما قد يجعل التحول الكامل لآليات الدفع بالعملات المحلية مع دول البريكس+ أمرًا تدريجيًا.**

3. عقبات التجارة البينية والبنية التحتية:

- **تكاليف الشحن واللوجستيات: المسافات الجغرافية الكبيرة بين مصر وبعض دول البريكس (مثل البرازيل والصين) ترفع تكاليف الشحن واللوجستيات، مما يؤثر على جدوى التجارة البينية.**
- **الحواجز غير التعريفية :قد توجد حواجز غير تعريفية مثل الإجراءات الجمركية المعقدة، والمعايير الفنية المختلفة، ونقص المعلومات عن الأسواق، مما يعيق تدفق التجارة والاستثمار.**
- **نقص التكامل التجاري الفعلي :على الرغم من وجود التكتل، قد يكون مستوى التكامل التجاري بين مصر ودول البريكس المنضمة حديثاً لا يضمن الزيادة المباشرة في حجم التجارة الدولية لمصر.**

4. تحديات جذب الاستثمار المباشر:

- **البيئة الاستثمارية :قد تواجه مصر تحديات في جذب الاستثمارات الضخمة من دول البريكس الكبرى (خاصة الصين والهند) بسبب بعض جوانب البيئة الاستثمارية الداخلية، مثل البيروقراطية، وبعض العقبات التشريعية، وتحديات الطاقة والبنية التحتية في بعض الأحيان.**
- **المنافسة على الاستثمار :تتنافس مصر مع العديد من الدول الأخرى التي تسعى لجذب استثمارات دول البريكس، مما يتطلب جهودًا مضاعفة لتحسين المناخ الاستثماري.**

5. القضايا المؤسسية والمالية:

- **نقص التنسيق المؤسسي : قد يتطلب تعظيم الاستفادة من البريكس تنسيقًا مؤسسيًا أكبر على المستوى الحكومي والخاص في مصر لفهم الفرص المتاحة وكيفية استغلالها.**

- **القدرة على الاستفادة من آليات التمويل البديلة : على الرغم من وجود بنك التنمية الجديد (NDB) التابع للبريكس، قد تحتاج مصر إلى بناء قدراتها الفنية والمؤسسية لتقديم مشاريع قابلة للتمويل والاستفادة القصوى من هذه الآليات.**
- **مخاطر التحول من الدولار : الاعتماد على عملات أخرى في التجارة يتطلب آليات تسوية مالية قوية وموثوقة، وتحديات في إدارة مخاطر سعر الصرف للعملات غير الرئيسية.**

تجاوز هذه المعوقات يتطلب استراتيجيات شاملة تتضمن إصلاحات هيكلية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وتطوير البنية التحتية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية والتجارية مع دول البريكس+.

الخلاصة والتوصيات:

تناولت الدراسة تقييم أثر انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على مؤشرات التجارة الدولية للاقتصاد المصري، وذلك في ضوء التحول العالمي نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى وصعود دور الاقتصادات الناشئة، وقد تم تحليل الوضع الاقتصادي لمجموعة البريكس والدول المنضمة حديثاً (بريكس+)، مع التركيز على تطور حجم التجارة والاستثمار ومعدلات النمو والتضخم وتوازن المدفوعات، كمل ركزت الدراسة على قياس مؤشرات التجارة البينية بين مصر ودول البريكس+ باستخدام مؤشرات اقتصادية مثل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة ومؤشر التكامل التجاري، مما كشف عن تركز صادرات مصر في سلع قليلة القيمة المضافة، أهمها الغاز والأسمدة، بالإضافة إلى اعتماد كبير على الواردات من الصين وروسيا.

وتبيّن أن انضمام مصر إلى البريكس يمثل فرصة مهمة لتعزيز نفوذها التجاري والسياسي، لكن تحقيق المكاسب الفعلية يتطلب إصلاحات هيكلية وتهيئة البيئة الاستثمارية وتحسين تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الجديدة.

التوصيات:

مما سبق تمثلت أهم توصيات الدراسة فيما يلي:

- **على المستوى الاقتصادي العام:**

- **إنشاء وحدة متابعة داخل الحكومة المصرية تختص بعلاقات مصر مع مجموعة البريكس لرصد الفرص والتنسيق المؤسسي.**
- **تطوير خريطة صناعية جديدة تستهدف منتجات ذات ميزة نسبية في أسواق البريكس، خصوصاً الصناعات التحويلية والغذائية.**

- **في مجال التجارة الدولية:**

- **أهمية تنويع هيكل الصادرات المصرية وعدم الاكتفاء بالمنتجات الأولية أو منخفضة القيمة المضافة.**
- **تعزيز النفاذ إلى أسواق البريكس عبر التفاوض على اتفاقيات تفضيلية أو تقليل الحواجز الجمركية.**
- **رفع كفاءة سلاسل القيمة المضافة محليًا لتعزيز القدرة التنافسية لصادرات مصر.**
- **تفعيل المكاتب التجارية المصرية في دول البريكس +، وزيادة التنسيق بينها لتحديد الفرص التصديرية حسب كل سوق.**
- **تشجيع القطاع الخاص المصري على الدخول في شراكات مع نظرائه في دول البريكس من خلال منتديات أعمال مشتركة.**

- **في مجال الاستثمار:**

- **تهيئة بيئة الاستثمار المحلية لجذب المزيد من الاستثمارات من دول البريكس.**
- **استهداف الاستثمارات في قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا والطاقة النظيفة والتصنيع الزراعي.**

- **في السياسة النقدية وسعر الصرف:**

- **تقليل الاعتماد على الدولار من خلال استخدام العملات المحلية، والاعتماد على أنظمة الدفع البديلة داخل البريكس لتسهيل المعاملات والتبادل التجاري مع أعضاء البريكس.**
- **تنويع مصادر النقد الأجنبي من خلال التعاون المالي مع دول المجموعة.**

- **في مجال البنية التحتية والتمويل:**

- **الاستفادة من بنك التنمية الجديد التابع للبريكس في تمويل مشروعات البنية التحتية المصرية.**
- **تطوير مشروعات لوجستية وموانئ لتكون مصر بوابة لعبور التجارة بين دول البريكس وأفريقيا.**

- **في المجال المؤسسي والسياسي:**

- **تفعيل التمثيل المصري داخل مؤسسات البريكس والاستفادة من الآليات التمويلية كـ بنك التنمية الجديد.**
- **تعزيز العلاقات الثنائية داخل المجموعة، خاصة مع الدول العربية المنضمة لتشكيل تكتل إقليمي فعال.**

المراجع:

المراجع العربية:

أحمد رجب محمود ذكي (2024)، مدى تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس على الاستثمارات الأجنبية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 46 (46)، 1705-1804

انضمام مصر لعضوية مجموعة 'بريكس': الآفاق والفرص"، دراية، 2023.

طوسون، نورهان (2023)، فى تعزيز النمو الاقتصادى.. انضمام مصر إلى 'البريكس' نموذجًا، مجلة السياسة الدولية، 2023.

غريب، أحمد (2023)، أثار الانضمام لمجموعة البريكس، 2023.

فداء منصور أبو المعاطي (2024)، التداعيات الاقتصادية لانضمام مصر إلى مجموعة بريكس: المزايا والتحديات، L' Egypte Contemporaine، (556) 115، 323-404

المراجع الأجنبية:

Amandine Afota, Valentin Burban, Pavel Diev, Fabio Grieco, Théo Iberrakene, Karine Ishii,Margarita Lopez Forero, Quentin Paul, Frank Sammeth, Cécile Valadier (2024), Expansion of BRICS: what are the potential consequences for the global economy?, Banque de France, 250/2, 1-14

Andrey A. Ufimtsev (2024), Economic and Political Aspects of Egypt's Accession to BRICS, Asia and Africa today, 11

Export-Import Bank of India (2020), BRICS: Promoting Trade, Investment and Business Cooperation, 1-136

Ghosh, Jayati (2013), 'The Global Economic Chessboard and the Role of the BRICS: Brazil, Russia, India, China, South Africa', Global Research, November 10 (http://www.globalresearch.ca/the-global-economic-chessboard-and-the-role-ofthe-brics-brazil-russia-india-china-south-africa/5357502)

Ivins, Courtney (2013), 'Inequality Matters' - BRICS Inequalities Factsheet, BRICS Policy Centre, Brazil (www.oxfam.org/.../ brics-inequality-fact-sheet-oxfam-03-14-2013_0.pdf)

Libing Wei (2016), Strengthening customs cooperation of BRICS countries: improving people-oriented capacity building strategies to achieve mutual recognition of Accredited Operator programs, World Customs Journal, 10 (1), 115- 132

Marc Jütten, Dorothee Falkenberg (2024), Expansion of BRICS: A quest for greater global influence?, European Parliamentary Research Service EPRS, 1-12

Mohab H. Elbishbieshy ،Magdy A. El Razik ،Ghada M. El-Emam (2024), The Impact of Egypt's Inclusion in BRICS on Egyptian Tourism

and Hotel Industry, Research Journal of the Faculty of Tourism and Hotels Mansoura University, 16 (16), 213-254

Niu Haibin (2013), BRI CS in Global Governance: A Progressive and Cooperative Force?, FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG, 1-8

O'Neill J. (2001), Building Better Global Economic BRICs", Global Economics Paper, No. 66, Goldman Sachs, 1-16

Press Information Bureau – Press Release, Ministry of Finance, Govt. of India, 18th January 2013 (http://pib.nic.in/ newsite/PrintRelease.aspx?relid=91684(

Protiva Kundu (2014), BRICS: Prospects and Challenges, CBGA, New Delhi 1-4

Rania Tolba (2022), an Analytical Study of the Impact of Egypt's Accession to the BRICS Bloc, Agricultural Policy and Project Evaluation Department, Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt, 2 (4), 207-218

Suresh P Singh, Memory Dube (2014), BRICS and world order: a beginners' guide, 1-46

Yasmeen Fekery Yaseen El Khodary ،Mousa Gowfal Selmey Gowfal Selmey ،Elsayed Farrag Elsaid Mohamed Elsayed (2024), the impact of Egypt's accession to the BRICS group on the foreign exchange crisis in Egypt, 2412.16927, arXiv.org